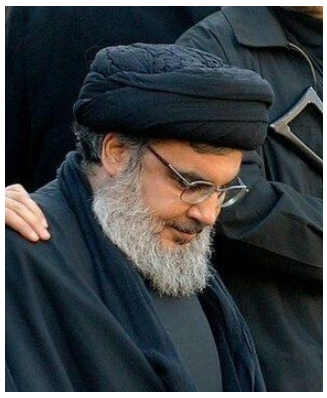
صوت الشعب

يا عمال العالم ويا شعوبه وأمم الأرض اتحدوا

اللسان المركزي لحزب العمال - سلسلة جديدة - العدد 148 - الجمعة 2 أكتوبر 2026



في الذكرى الثانية لاغتيال "سيّد المقاومة": لبنان والمنطقة، إلى أين؟

13

بعد صدور المراسيم الجديدة: الدكتاتور يريد مزيدا من الدكتاتوريّة

صوت الوطن:

المؤتمر السابع للنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين: مؤتمر تحت سقف الحرية المهدّدة!

7

صوت الوطن:

تداعيات ارتفاع أسعار النفط على الاقتصاد التونسي

10

صوت العالم:

هل استنفذت منظمة الأمم المتحدة مبررات وجودها

16

بعد صدور المراسيم الجديدة:
الدكتاتور يريد مزيدا من الدكتاتوريّة

قبل يوم واحد من افتتاح الدورة البرلمانية الجديدة سارع قيس سعيّد بتجميع حكومته التي لم تجتمع بكامل أعضائها منذ ما يزيد عن العام، للنظر في مجموعة من المراسيم تهمّ خاصة تنقيح المرسوم عدد 54 والقانون الأساسي عدد 23 الخاص بالهيئة العليا المستقلّة للانتخابات. كما نظر المجلس في مرسوم جديد خاص بالمجالس البلديّة المنحلّة منذ 2022وآخر خاص بالصلح الجزائي. ونُشرت التنقيحات بشكل مستعجل في نفس اليوم في عدد خاص بالرائد الرسمي لينتهي كلّ شيء قبل انطلاق الدورة البرلمانيّة السنويّة. وقد أثارت هذه العمليّة جدلا في الوسط السياسي والمدني. فما المقصود بالإصرار على تسيير الدولة بالمراسيم والحال أن "الوظيفة التشريعية" منتصبة في قصر باردو؟ وما القصد من إدخال تعديل على الفصل 24 من المرسوم 54 سيء الذكر والحال أن عددا من "النواب" تقدموا منذ أشهر بمشروع بالمضمون نفسه أي استبدال العقوبة السجنية بعقوبة ماليّة وسُدّ الباب أمام مناقشته؟ وما الوجاهة في إدخال تعديل جوهري على القانون الأساسي الخاص بهيئة الانتخابات الفاقدة للشرعية والمشروعية منذ دخول البلاد في طور الانتخابات الشكلية؟ وما المغزى من إصدار مرسوم يخصّ المجالس البلدية دون أي جدل مجتمعي ولا حتى صلب الأجهزة الحاكمة؟ إن الجواب على كلّ هذه الأسئلة واضح وهو أولا رغبة قيس سعيّد الجامحة في التفرّد المطلق بالقرار وتحويل الاستثناء إلى نظام حكم. وهو ثانيا تعزيز الطابع الدكتاتوري الفاشستي لهذا النظام. إنّ سعيّد الذي يتوهّم أنّه "صاحب رسالة" لا يتحمّل حتى مناقشة مبادراته في برلمان الدمى الذي لم يلوِ العصا في يده يوما رغم ما يحدث فيه أحيانا من بعض تململ وضجيج. وهو ما يعني أنّ هذه المراسيم ستجد طريقها إلى التنفيذ دون أن ينظر فيها البرلمان كي تتحول إلى قوانين مثلما يجري في الدول التي تحترم مواطنيها إذ أنّ المراسيم التي لا تعرض في هذه الدول على البرلمان ليصادق عليها أو يلغيها لا يعتدّ بها قانونيا.

أمّا بخصوص مضمون المراسيم فإنّ تعديل الفصل 24 من المرسوم 54 الذي افتضح أمره في العالم أجمع، بتحويل «عقوبة الجرائم الاتصاليّة» الواردة فيه من سجنية إلى مالية ليس إلّا تحايلا على عقول الناس لا لشيء إلّا لأنّ تجريم حرية الرأي ظلّ قائما ببقاء القانون نفسه مع تغيير يشمل نوع العقوبة فقط... ومن جهة أخرى فإنّ ضحايا المرسوم الكثيرين "كلاوها في عضامهم" وحكم عليهم بالسجن... فيهم من قضّى عقوبته وخرج من السجن وفيهم من لا يزال بصدد قضائها... فماذا سيكون مصير هؤلاء جميعا بعد أن لحقهم ضرر المرسوم خاصة أنّه لا يبدو من سلوك السلطة أنّها ستوقف المظلمة التي سُلطت عليهم. يضاف إلى ذلك أنّ الحركة الديمقراطية في تونس ومن صلبها الصحافيون/الصحافيات الأحرار/الحرائر لم تطالب بتعديل جزئي لفصل من فصول سيّء الصيت بل طالبت بإلغائه بالكامل والعودة إلى المرسوم عدد 115 لسنة 2011 المؤرخ في 2 نوفمبر 2011 المتعلق بحرية الصحافة والطباعة. إنّ تعويض العقوبة السجنيّة والماليّة الواردة فيه (5 سنوات وخطيّة مالية بـ50 ألف دينار) بعقوبة ماليّة تتراوح بين 10 و20 ألف دينار في المرة الأولى وفي حال العود يعاقب الشخص بـ6 أشهر سجنا و50 ألف دينار مع عدم إمكانية تطبيق ظروف التخفيف كما جاء في الفصل 53 من المجلّة الجزائيّة إضافة إلى مضاعفة هذه العقوبات المالية والسجنية إذا كان الشخص المستهدف من الإشاعة أو التشهير موظفا عموميا أو شبهه، لا يغيّر من جوهر القانون القمعي. فهذه التنصيصات الجديدة هي نفسها تمثل انتهاكا لحرية التعبير ووسيلة للتخويف والترويع لا من السجن فحسب بل من العقوبة المالية التي تتحوّل بدورها إلى عقوبة سالبة للحرية في حال عدم الدفع. وفوق ذلك كلّه فإنّ ترسانة القوانين القامعة لحرية التعبير لا تنحصر في المرسوم 54 فقط فقيس سعيّد له قوانين أخرى ما انفك يستعملها ومنها مجلة الاتصالات (الفصل 86) وقانون الإرهاب والفصول المتعلقة بالتآمر على أمن الدولة وغيرها. وبالتالي فإن تعديل المرسوم 54 علاوة على كونه ذرا للرماد في العيون لا يغيّر من حالة القمع المستشرية والمتصاعدة في شيء فالأمر يتعلق بمنظومة استبدادية، فاشية بأكملها لا بقانون واحد أو بفصل منه.

أمّا بخصوص المرسوم المتعلق بتنقيح أحكام القانون الأساسي الخاص بالهيئة العليا للانتخابات فإنّه يكرّس وضع اليد بالكامل على هذه الهيئة التي أصبحت شكلية بكل المقاييس. فقيس سعيّد هو الذي يتحكّم في النهاية في تعيينها وفي تعيين رئيسها بعد أن كانت تركيبتها، أعضاء ورئيسا، تنتخب من البرلمان حسب دستور 2014 لضمان استقلاليّتها. ومن البديهي أنّه لا معنى لهذا التغيير الذي

أحدثه سعيّد بمرسوم سوى الإعداد للمواعيد "الانتخابية" القادمة التي تهمّ مجلسي باردو (البرلمان ومجلس الأقاليم) والرئاسة مرورا بالبلديات إن عنّ للحاكم بأمره تنظيمها، وهي مواعيد باتت القناعة عميقة لدى عموم الحركة الديمقراطيّة فضلا عن عامة الشعب بكونها دخلت خانة اللامعنى إذ أنّها لن تختلف عن سابقاتها كانتخابات شكلية معلومة النتائج مسبقا. وكان الأجدر بقيس سعيّد، تخفيفا للمصاريف، إسناد مهمة تنظيم مهازله الانتخابية إلى إحدى المصالح في قصر قرطاج و«كفي المؤمنين شرّ القتال».

وفيما يخص البلديات فحدّث ولا حرج. ألغى قيس سعيّد مجلّة الجماعات المحلية القديمة الصادرة سنة 2018 وأصدر مرسومه الجديد في مسألة كان من المفروض أن تكون محلّ نقاش مجتمعي، حرّ وديمقراطي لبلورة تصّور لما يسمّى السلطة المحلية التي تعطي فكرة عمّا يمكن أن نسمّيه "الديمقراطيّة القاعدية". لكن قيس سعيّد ليس همّه تحقيق الديمقراطية وإشاعتها بل همّه الأول والأخير السيطرة المطلقة على كافة مؤسسات الحكم في كل المستويات. إنّ المرسوم الجديد يلغي كافة ما جاء في قانون 2018 من أحكام وإجراءات تدعم اللامركزية وبالتالي استقلالية القرار المحلّي وتعطي ضمانات هامة للمجالس المنتخبة. كما أنّه خفّض العدد الإجمالي لأعضاء المجالس بأكثر من النصف. وفي نفس الوقت وسّع القانون الجديد تدخّل وزارة الداخلية في مجالات الإيقاف والحلّ والإعفاء إلى جانب تفعيل الرقابة المسبقة والمتابعة عن قرب من قبل الوالي وسلطات الإشراف. كما وسّع صلاحيات الكاتب العام الذي كان دوره يقتصر في قانون 2018 على الجانب الإداري والتنفيذيّ تحت قيادة رئيس المجلس المنتخب فأصبح اليوم آمر صرف وضابط حالة مدنية ومسؤول يتقاضى راتبه من وزارة الداخلية. وهكذا عادت البلديات لتخضع كما كانت في عهد الدكتاتورية لسلطة وزارة الداخلية مع كل ما يعني ذلك من تهميش للمجلس المنتخب (إذا قُدّر له أن يُنتخب).

وأخيرا فإنّ المرسوم الخاص بالصلح الجزائيّ يأتي ليؤكّد فشل هذه العمليّة. فقد نّص المرسوم الجديد على تمديد آجال الدفع في الصلح الوقتي وصلاحية إقرار دفع نسبة أدنى من 50 بالمائة "إذا اقتضت الضرورة ذلك" وأخيرا التنصيص على كيفية توظيف عائدات الصلح. لقد صرّح قيس سعيّد سنة 2022 عند انطلاق لجنة الصلح الجزائي أن القيمة الجملية المطلوب جمعها تبلغ 13.5 مليار دينار تونسي. لكن المبالغ المسترجعة فعليا حتى منتصف 2026 تتراوح ما بين 26.9 مليون دينار و30 مليون دينار فقط وهو مبلغ يمثّل أقّل من 0.2 بالمائة من المبلغ الإجمالي المعلن في البداية. وهو ما يؤكّد وجها آخر من أوجه الفشل الذريع الذي مني به قيس سعيد وأسلوبه العبثي في إدارة الدولة الأمر الذي دفعه إلى إصدار المرسوم الجديد مع التخفيف في الشروط لكن ما لم ينجح فيه خلال السنوات الأربع الماضية لن ينجح فيه خلال السنوات المقبلة في ظل الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تعصف بالبلاد.

إن ما يقوم به قيس سعيد هو تدمير ممنهج للهياكل والمؤسسات من أجل تركيعها كليا وتحويلها إلى مجرّد أدوات للحكم الفردي المطلق. لكن الواضح والأكيد أنه بسلوكه هذا يواصل صبّ مزيد من الزيت على النار. إنّه بصدد تصليب عود رافضيه ورافضي أسلوب حكم الفاشي، هذا الأسلوب الذي لم ولن يحلّ مشكلا واحدا من المشاكل التي قضى سبع سنوات في قصره يتحدّث عنها ويخرج ليلا لشتم ''المتآمرين والخونة". لقد بدأت تعابير الغضب تغادر الصدور إلى الفعل الميداني، كما أن صورة "المصلح النظيف" بدأت تتبخّر وتتبدّد أمام صِفرية المنجز. وها هي الحناجر والسواعد تتحرر في ربوع الفقر ومواقع التمرّد والثورة، الجهات الداخلية التي ظلت تتوارث الحرمان والتهميش والبؤس. كما أن أصوات الغضب والاحتجاج تتوسع يوميا على طول البلاد وعرضها لتشمل فئات متنامية من الأجراء والموظفين والكادحين، فضلا عن المعطلين والمهمشين، رفضا لواقع الفاقة المعمّم. لقد عاشت البلاد على وقع صيف الغضب، صيف العطش والظلام، وها هي تستقبل خريفا وشتاء مثقلين أبضا بالمشاكل. وها هو سعيد عوض تفعيل القانون عدد18 دون مزيد المماطلة والتسويف، وعوض الالتفات إلى المشاكل والمعضلات التي يعيشها قطاع التربية والتعليم بمناسبة العودة، وقطاعات الصحة والنقل والسكن، وإلى مشاكل عمال الغراسة والبستنة وهموم عمال المناجم وقطاع المحروقات والبنوك، ها هو مهموم بهيئة "الانتخابات" والمجالس البلدية و"الصلح الجزائي" الفاشل، والتحايل على المرسوم 54 الفاشي لأنّ همّه الوحيد إخضاع الشعب وإطالة عمر حكمه خدمة لحفنة الأثرياء المحليين والأجانب الذين لا تعنيهم سوى مصالحهم الضيّقة. إنّ الردّ السليم على العبث الاستبدادي لا يكون بالركون إلى الانتظارية التي لن تزيد شعبنا وبلادنا إلا مزيدا من التدهور. مرّة أخرى نؤكّد أنّ أقصر الطرق للتحرّر والانعتاق هو تصعيد النضال الواعي والمنظم من أجل كنس الدكتاتورية وقاعدتها الطبقية لصالح الشعب والحرية والديمقراطية والعدالة.

يسقط نظام الاستثناء

يسقط نظام المراسيم

الحرية للشعب ولمعتقلي الرأي

جيهان اللواتي

المرسوم 54: نص لا يُرقّع بل يُسقَط

"لم يُصَغ المرسوم عدد 54 لسنة 2022 ليحمي المواطن من الجريمة المعلوماتية بل ليحمي السلطة من الكلمة" جملة تتكرر لدى الرأي العام التونسي مع كل قضية ترفع سواء كان الأمر خاصا بالصحفيين أو النشطاء أو السياسيين... وما دام الأمر كذلك فتعديل فصل من فصوله لا يغيّر طبيعته ولا يُصلح عطبًا هيكليًا قامت عليه فلسفته منذ البداية.

منذ صدور المرسوم 54 في سبتمبر 2022 تحوّل النقاش حوله من سجال قانوني إلى مرآة عاكسة لطبيعة علاقة الدولة بالكلمة الحرة.

نصٌّ مفتوح على كل تأويل

يعاقب الفصل 24 في النسخة القديمة بالسجن خمس سنوات وبخطية قدرها خمسون ألف دينار كل من يستعمل شبكات المعلومات والاتصال لإنتاج "أخبار أو إشاعات كاذبة" أو نشرها متى كان القصد الاعتداء على حقوق الغير أو الإضرار بالأمن العام أو الدفاع الوطني مع مضاعفة العقوبة إن كان المستهدَف موظفاً عمومياً.

لكنّ المفارقة الخطيرة تكمن في خلوّ النص من أيّ تحديد دقيق لمفهوم الخبر "الكاذب" ومن الجهة المخولة قانوناً بالفصل في كذبه ناهيك عن غياب شرط إثبات الضرر الفعلي، وهذا الفراغ التشريعي ليس سهواً بل هو مقصود بذاته فالعبارات المطّاطة والمرنة أنفع للسلطة وأطوع من العبارات الدقيقة الحازمة، هكذا يُكيَّف النقد الحادّ والتحليل السياسي بوصفهما "إشاعات" بحسب مزاج التتبّع ممّا ينسف أبسط مبادئ الشرعية الجزائية التي توجب أن يعرف المخاطَب سلفاً الأفعال المجرّمة بدقة.

والأدهى من العقوبة ذاتها هو أثرها النفسي والاستباقي، فحين يعجز الصحفي والمحامي والمدوّن عن التنبّؤ بما سيُعتبر جريمة تفرض الرقابة الذاتية نفسها احتياطاً، وهذا ما تصطلحه الأدبيات الحقوقية بـ "الأثر الرادع" وهو أداة ضبط أنجع من أي ملاحقة قضائية إذ يتحول الرقيب إلى داخل صاحب الرأي نفسه لتغدو الحرية تهمة مؤجَّلة تنتظر دورها.

معيار الدستور والمواثيق الدولية

يكفل الفصل 37 من دستور 2022 حرية الرأي والفكر والتعبير والإعلام والنشر ويحظر الرقابة المسبقة بينما يشترط الفصل 55 لأي تقييد للحريات أن يُقرّه قانون وأن تقتضيه ضرورة ملحة في مجتمع ديمقراطي مع وجوب التناسب مع الغاية المشروعة، وعلى المستوى الدولي ترتبط تونس بالمادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية حيث ذهبت لجنة حقوق الإنسان الأممية في تعليقها العام رقم 34 إلى أن تجريم نشر "المعلومات الكاذبة" لا يجوز إلا في أضيق الحدود مؤكدة أن السجن عقوبة غير متناسبة مطلقاً مع جرائم التعبير وأن الشخصيات العامة أولى بتحمّل النقد لا بالتحصّن ضده.

وهنا يسقط المرسوم في أول اختبار جادّ لميزان الضرورة والتناسب وهو ما وثّقته تقارير متوالية لهيئات أممية ومنظمات حقوقية وطنية ودولية على رأسها نقابة الصحفيين التونسيين.

ما تكشفه المحاكم والتطبيق العملي

لا تُقاس القوانين بنصوصها النظرية وحدها بل بما تفرزه أروقة المحاكم وقد شهدت السنوات الماضية ملاحقات بالجملة طالت صحفيين ومحامين ومعلقين ومدوّنين بسبب آراء وتصريحات عابرة، من أبرزها إيقاف المحامية والمعلقة سنية الدهماني في ماي 2024 على خلفية عبارة ساخرة أوردتها في برنامج تلفزي والصحفيين زياد الهاني ومراد الزغيدي وبرهان بسيس ومحمد بوغلاب وغيرهم...

ومهما تباينت تفاصيل الملفات يظل النمط الحاكم واحداً: نص استثنائي يُستدعى حصرياً عند مقاربة الشأن العام وملاحقات تسبق الأحكام وفاتورة إنسانية باهظة تدفعها الأسر قبل المتهمين.

لماذا لا يكفي التنقيح بهذه الشاكلة؟

وبالتالي فان من يعتبر أن تنقيح الفصل 24 بأمر رئاسي دون العودة لمجلس نواب الشعب الغرفة التشريعية حسب دستور 2022 وتخفيف عقوبة السجن يكفيان لتبديد المخاوف فهو واهم.

إن الرد على هذا الوهم يقوم على ثلاث حِجَج راسخة:

بنية المنظومة: إن الخلل لا يكمن في الفصل 24 وحده بل في فلسفة المرسوم برمته القائمة على ريبة المفردات المستعملة ومنح صلاحيات واسعة في الاطلاع على الاتصالات والمعطيات الشخصية بما ينسف سرية المصادر الصحفية وحرمة الحياة الخاصة وتعديل فصل واحد يُبقي هذه البنية الاستبدادية.

جوهر التجريم: إن تخفيف العقوبة لا يعالج أصل الداء فجريمة التعبير تظل جريمة حسب التنقيح الجديد بغض النظر عن مدة السجن ويظل الأثر الرادع فاعلاً ما دامت مفاهيم مثل "الأخبار الكاذبة" بلا معيار حاكم يرسم حدودها.

البديل المتوفر: تمتلك تونس إطاراً قانونياً لا يحتاج إلى اختراع وهو المرسوم عدد 115 لسنة 2011 المتعلق بحرية الصحافة والطباعة والنشر والذي كرّس حصر المسؤولية في الخطايا المالية والتعويض المدني عن الضرر بمعزل عن السجن، أمّا إبقاء نص لاحق أشدّ قسوة بجانبه فيخلق ازدواجية تشريعية تُفرغ ضمانات 2011 من محتواها وتتيح للسلطة اختيار أقسى الإطارين، وفي المقابل فإن ما يتضمنه المرسوم 54 من أحكام تعالج جرائم معلوماتية حقيقية كالاختراق والاحتيال مكانها الطبيعي نصوص دقيقة ومستقلة تُصاغ بتشاركية حقيقية مع الخبراء والمجتمع المدني لا عبر مرسوم وُضع لضبط الكلام لا لتنميط الجريمة التقنية.

ما بعد التنقيح... حتمية الإنصاف

لا يكتمل أي تنقيح تشريعي بمعزل عن جبر الضرر فقد دفع أفراد وأسر أثماناً فادحة مهنياً ونفسياً ومادياً ولن يصحّ طي صفحة المرسوم دون مراجعة الأحكام الصادرة بموجبه ووقف التتبعات الجارية وجبر أضرار الضحايا وللتونسيين في مسار العدالة الانتقالية عبرة تأسيسية في معاني الاعتراف وجبر الضرر.

لا يتطلب الوضع الراهن إعادة اختراع العجلة بل شجاعة سياسية للاعتراف بأن نصاً وُدِع ظرَفاً استثنائياً قد ترك ندوباً عميقة في الحياة العامة واللجوء إلى الإلغاء الكامل لا يعني ترك الفضاء الرقمي فوضى بلا ضوابط بل يعني العودة إلى حماية الكلمة ومحاسبة الضرر الفعلي وحده.

أمّا الإبقاء على المرسوم مع تزويقه فليس سوى تكريس لذات الأداة بغلاف أنعم وحرية دفع التونسيون ثمنها من دمائهم وأعمارهم لا تُصان بالترقيع بل بالوضوح التام.



زهير الزويدي

قيس سعيّد: "كش عهدك تعفّن وانتهى"

لم يعد ما تعيشه تونس مجرد أزمة عابرة ولا مجرد تعثر في إدارة البلاد بل إن المشهد برمته يوحي بأن نموذج الحكم الذي تأسس على الانقلاب منذ 25 جويلية 2021 وصل إلى مأزقه الكبير وأن ما بُني على وعود الخلاص السريع لم ينتج سوى مزيد من الاختناق السياسي والاجتماعي والاقتصادي. فترة حكم كانت كافية حتى يتحول خطاب "التصحيح" إلى واقع سياسي عنوانه تركيز السلطة وتهميش المؤسسات وإضعاف الأجسام الوسيطة وتضييق فضاء الحريات. واليوم تبدو تونس أمام خريف ساخن قد يكون عنوانه الاجتماعي الأبرز عودة الاحتجاج إلى الشارع بقوة أكبر.

من وعود الخلاص إلى انسداد الأفق

السؤال الذي يفرض نفسه اليوم هو ماذا تغير في حياة ملايين التونسيين؟ البطالة مازالت تضرب قطاعات واسعة وخاصة الشباب وأصحاب الشهائد والفئات المهمشة، والفقر يضغط على العائلات والقدرة الشرائية تراجعت والتنمية بقيت غائبة عن الجهات التي ظلت لعقود تنتظر حقها في الاستثمار والبنية الأساسية والخدمات العمومية. جميع الأحداث والوقائع تؤكد أن الأزمة ليست مجرد أخطاء في التسيير وإنما هي نتيجة خيارات اقتصادية واجتماعية لم تمس جوهر النظام الذي ينتج التهميش والفقر والبطالة. تغيير الأشخاص والخطابات لا يكفي عندما تبقى مصالح رأس المال واللوبيات والاقتصاد الريعي أقوى من حاجات الأغلبية الشعبية.

الانقلاب لم يكن تصحيحاً للمسار

في 25 جويلية 2021 جرى تجميد عمل البرلمان بالدبابة وإقالة الحكومة ثم تركيز السلطات بصورة متزايدة في مؤسسة الرئاسة قبل أن تتبع ذلك إعادة هندسة واسعة للنظام السياسي والدستوري.

وبصرف النظر عن التسمية التي يعتمدها أنصار السلطة فإن النتيجة السياسية الواضحة كانت انتقال البلاد إلى نظام شديد التركيز للسلطة في يد الرئاسة وتراجع دور المؤسسات المنتخبة والوسائط السياسية والاجتماعية. وفي منظومة حكم تجعل القرار السياسي أكثر فأكثر منفصلاً عن الرقابة والمساءلة والتوازن بين السلطات.

الحريات تدفع الثمن

كلما اتسعت دائرة السلطة ضاقت مساحة المجتمع وكان خيار السلطة المزيد من قضايا الإيقاف والمحاكمات ضد سياسيين ونشطاء وصحفيين ومدونين ونقابيين وبرز المرسوم 54 باعتباره أحد أكثر النصوص إثارة للجدل بسبب استعماله في قضايا مرتبطة بالتعبير والنشر بل إن تنقيحه اليوم يظل سيفا مسلطا على رقاب التونسيات والتونسيين فتغير الشكل لكن المضمون هو نفسه فالديمقراطية لا تقاس بعدد الانتخابات وحده وإنما بقدرة المواطن على انتقاد الحاكم دون خوف وبقدرة الصحفي على ممارسة مهنته وبقدرة النقابي على الدفاع عن العمال وبقدرة المعارض السياسي على النشاط دون أن يتحول اختلافه مع السلطة إلى سبب للعقاب.

القضاء والاستقلالية المفقودة

استقلال القضاء ليس تفصيلاً دستورياً بل هو أحد أعمدة الدولة الديمقراطية وعندما تتدخل السلطة التنفيذية بصورة مباشرة أو غير مباشرة في مسار القضاء فإن الخاسر الأول ليس السياسي المعارض وحده وإنما المواطن العادي الذي يحتاج إلى قضاء مستقل يحمي حقوقه في مواجهة الدولة ورأس المال وكل صاحب نفوذ. لقد أصبح ملف القضاء واحداً من أكثر الملفات التي تكشف طبيعة المرحلة الجديدة وتطرح سؤالاً أساسياً: هل نحن أمام دولة مؤسسات أم أمام دولة تتحرك مؤسساتها داخل المجال الذي ترسمه السلطة المركزية؟

إعلام تحت الضغط

لا يمكن بناء ديمقراطية حقيقية بإعلام خائف أو إعلام يبحث عن خطوط حمراء جديدة كل يوم فالضغط على الصحفيين والمؤسسات الإعلامية والتضييق على العمل الصحفي يفتح الباب أمام إعلام مدجّن تتحول مهمته من مساءلة السلطة إلى إعادة إنتاج خطابها وهنا تصبح معركة حرية الصحافة جزءاً من معركة المجتمع بأكمله من أجل الحق في المعرفة ومن أجل كشف الفساد وسوء التصرف ومن أجل أن يعرف المواطن حقيقة ما يحدث باسمه.

اقتصاد يئنّ ودين يتراكم

في الوقت الذي تحتاج فيه البلاد إلى اقتصاد منتج وإلى استثمارات عمومية وإلى سياسة اجتماعية تضع الفئات الشعبية في قلب القرار مازالت تونس تواجه ضغوطاً مالية واقتصادية ثقيلة. فارتفاع المديونية وضغط المالية العمومية وارتفاع كلفة المعيشة وضعف الاستثمار ومحدودية النمو كلها مؤشرات لا يمكن إخفاؤها بالشعارات.

والأخطر أن السلطة لم تقدم إلى التونسيين مشروعاً اقتصادياً واجتماعياً واضحاً يعيد توزيع الثروة ويخلق مواطن الشغل ويقطع مع اقتصاد الامتيازات والريع. فالبلاد لا تحتاج إلى خطب عن السيادة فقط بل تحتاج إلى سيادة اقتصادية حقيقية تبدأ من الإنتاج ومن حماية المؤسسات العمومية ومن الاستثمار في الفلاحة والصناعة والخدمات ومن خلق مواطن الشغل ومن وضع الثروة الوطنية في خدمة الأغلبية لا الأقلية.

عندما تُقصى الأجسام الوسيطة

الديمقراطية ليست صندوق اقتراع فقط، هي أيضاً أحزاب ونقابات ومنظمات وجمعيات وصحافة ومجتمع مدني ومؤسسات منتخبة وهيئات مستقلة وكل هذه الأجسام تمثل قنوات ضرورية للتعبير عن مصالح المجتمع أما إضعافها أو تحييدها أو التعامل معها باعتبارها عائقاً أمام مشروع السلطة فإنه يؤدي إلى مجتمع بلا وسائط وإلى دولة تتحدث باسم الشعب دون أن تسمح للشعب بأن يتحدث بحرية.

ونقولها بالوضوح التام إن ضرب التنظيمات الجماعية لا يخدم العمال والفقراء والمهمشين بل يحرمهم من أدوات الدفاع عن مصالحهم.

التنمية الغائبة تعيد إنتاج الغضب

من أعماق أعماق المناطق المفقرة ومن الأحياء الشعبية إلى المناطق الريفية تتكرر الأسئلة نفسها: أين الشغل؟ أين الاستثمار؟ أين المستشفى؟ أين المدرسة؟ أين النقل؟ أين الماء؟ أين التنمية؟ هذه الأسئلة ليست مطالب قطاعية معزولة بل هي تعبير عن أزمة اجتماعية عميقة وعندما تتراكم البطالة والفقر والتهميش وغياب الخدمات العمومية فإن الاحتجاج يصبح نتيجة طبيعية لانعدام البدائل.

خريف ساخن...

كل المؤشرات الاجتماعية والسياسية تنذر بأن تونس مقبلة على مرحلة شديدة التوتر. فالسلطة مستمرة في تجاهل المطالب الاجتماعية وفي إدارة البلاد بمنطق الأمر الواحد فالعمال يحتجون والمعطلون يتحركون والجهات الداخلية ترفع أصواتها والفلاحون يواجهون أزمات متتالية والشباب يبحث عن مستقبل خارج البلاد بينما تتسع الهوة بين الخطاب الرسمي والواقع المعيشي.

وهنا يكمن الخطر الحقيقي ليس في الاحتجاج وإنما في استمرار السياسات التي تنتج الاحتجاج.

"كش عهدك تعفّن وانتهى"

لم يعد السؤال بالنسبة إلى قطاعات واسعة من التونسيين من يحكم فقط بل إلى أين تتجه البلاد؟ فالاستبداد لا يصبح ديمقراطية بمجرد تغيير قاموسه والسلطة الفردية لا تتحول إلى مشروع شعبي بمجرد الحديث باسم الشعب والسيادة لا تتحقق بعزل تونس عن محيطها ولا تتحقق العدالة الاجتماعية بالشعارات. إن ما تحتاجه تونس هو عكس هذا المسار: حريات عامة وفردية كاملة وقضاء مستقل وإعلام حر ونقابات ومنظمات قوية ومؤسسات منتخبة واقتصاد منتج وسياسة اجتماعية تعطي الأولوية للعمال والفئات الشعبية والجهات المهمشة. أما الاستمرار في إدارة الأزمة بالأوامر وبالتضييق وبإقصاء المختلفين فلن يلغي الأزمة بل سيؤجل انفجارها.

لقد انتهى زمن الانتظار

وإذا كان قيس سعيّد قد بنى شرعيته السياسية بالدبابة وعلى وعد بالخلاص فإن الاختبار الحقيقي لأي سلطة هو ما الذي تغير في حياة الناس بعد سنوات من الحكم، والشارع وحده سيجيب عندما تتحول الأسئلة الاجتماعية المتراكمة إلى فعل جماعي منظم.

رسالة التونسيين وهمس الشارع يقول تونس ليست مزرعة لأحد ولا ملكاً لحاكم ولا جمهوراً في مسرح سياسي تونس للذين يعملون فيها ويكدحون ويدفعون ثمن أزماتها ويصنعون ثروتها تونس في حاجة إلى قوى وطنية تحكمها لا إلى شعبوية لا تاريخ ولا مستقبل لها وكل الأحداث والوقائع اليوم تؤكد أن عهد الشعبوية إلى زوال والشعب سيحسم مستقبل البلاد ولن يقبل بمن يرهنها.

حمادي المثلوثي

حين يجثم "البوتلّيس" على الصدور... لا نستطيع التنفّس

أتذكر من الموروث الشعبي التونسي حكاية "البوتلّيس"؛ ذلك الكائن الغامض الذي كان يقال إنه يأتي إلى النائم في لحظة بين النوم واليقظة، فيجثم على صدره، ويثقل أنفاسه، ويشلّ حركته، ويمنعه من الكلام. يكون الإنسان واعيا بما يحدث له، يشعر بالخوف، ويحاول أن يتحرك أو يصرخ، لكنه يعجز عن ذلك. ثم تنتهي اللحظة، فيستعيد جسده قدرته على الحركة، ويبقى السؤال: ما الذي كان يجثم على صدري؟

كلما تأملت واقعنا السياسي والاجتماعي اليوم، أجدني أعود إلى هذه الصورة الشعبية القديمة.

أشعر أحيانا أن "البوتلّيس" لم يعد مجرد حكاية من حكايات الأجداد، بل أصبح استعارة لما نعيشه. أراه في الخوف الذي يتسلل إلى المجال العام، وفي التضييق على الكلام، وفي تراجع مساحات الحوار، وفي الإحساس المتزايد بأن المجتمع يريد أن يتكلم ويتحرك، لكنه يصطدم بثقل يمنعه من ذلك.

بالنسبة إليّ، لا أرى الاستبداد مجرد قرارات أو إجراءات منفردة. أراه أيضا مناخا عاما يجعل الإنسان يفكر طويلا قبل أن يتكلم.

وهنا تحديدا تكمن خطورة "البوتلّيس": ليس فقط لأنه يمنع الحركة، وإنما لأنه قد يجعل الإنسان يتوقع العجز قبل أن يحاول الحركة.

حين يصبح الخوف جزءا من حياتنا السياسية

عندما أتأمل واقع البلاد وما نعيشه اليوم، أجد أن المشكلة لا تكمن فقط في القمع المباشر. فالقمع يصبح أكثر تأثيرا عندما يتحول إلى خوف داخلي، وعندما يبدأ الفرد في مراقبة نفسه قبل أن تراقبه السلطة.

أخشى أن نعود إلى مرحلة يصبح فيها الصمت أسهل من الكلام، والابتعاد عن السياسة أسهل من محاولة تغيير الواقع.

فالشعب التونسي عاش مثل هذه الحالة في مراحل سابقة من تاريخه، وخاصة في عهدي الحبيب بورقيبة وزين العابدين بن علي، حين جعل التضييق على الحريات والخوف من السلطة قطاعات واسعة من المجتمع تحسب خطواتها وكلماتها، وتدفع كثيرين إلى الابتعاد عن الشأن العام.

وما يخيفني هو أن تتجدد هذه الحالة في أشكال جديدة، لأن أخطر ما يمكن أن يفعله الاستبداد ليس فقط أن يمنع الإنسان من الكلام، وإنما أن يجعله يقتنع بأن الكلام لا جدوى منه.

وفي تقديري، فإن تراجع الحوار بين السلطة والمجتمع يزيد هذا الشعور. فحين لا تجد المطالب الاجتماعية والسياسية قنوات حقيقية للوصول إلى أصحاب القرار، فإنها لا تختفي؛ إنها تتراكم.

ويزداد الأمر تعقيدا عندما تتضخم في الحياة السياسية فكرة "الزعيم الملهم"، الذي لا يُنظر إليه فقط باعتباره القادر على التشريع والتنفيذ والقضاء، بل باعتباره من يحتكر السلطات الثلاث، ويختزل في شخصه وظائف الدولة ومؤسساتها.

وفي مثل هذا المناخ، أجد السلطة أقرب إلى إدارة الأزمات بدل العمل على حلها. فالأزمة تُدار من لحظة إلى أخرى، ويبحث عن كيفية احتوائها أو تأجيلها أو منع امتدادها، بدل معالجة أسبابها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وهكذا تتراكم الأزمات، بينما تبقى أسبابها الأصلية قائمة.

وحين لا تجد الاحتجاجات مجالا للحوار، يصبح التعامل معها أمنيا بدل أن يكون سياسيا واجتماعيا.

لا أعتقد أن رفض الحوار يلغي الأزمة، كما لا أعتقد أن تجاهل المطالب يجعلها غير موجودة. بل أرى أن غياب الحوار المنظم يجعل الخلافات الطبيعية داخل المجتمع أكثر حدة، ويعمّق فقدان الثقة.

عندما تضيق مساحة الوساطة

ومن بين أكثر ما يستوقفني في هذا السياق مسألة الأجسام الوسيطة. فالأحزاب والمنظمات والنقابات والجمعيات ليست هياكل زائدة يمكن الاستغناء عنها، وإنما هي جزء من حياة المجتمع، ومن خلالها تستطيع فئات اجتماعية مختلفة أن تعبّر عن مصالحها، وأن تتفاوض، وأن تختلف، وأن تبحث عن حلول وتسويات.

وحين تضيق هذه المساحات، يصبح المواطن في مواجهة مباشرة مع السلطة، من دون قنوات كافية للحوار والتفاوض.

بالنسبة إليّ، لا يمكن أن تكون الوساطة عائقا أمام العلاقة بين السلطة والشعب. فالوساطة إحدى الآليات التي تجعل هذه العلاقة ممكنة ومنظمة.

ولهذا أعتبر أن الدفاع عن الحوار لا يعني الدفاع عن امتيازات نخبة سياسية، وإنما الدفاع عن حق المجتمع في أن يكون له صوت، وعن حق العمال والفلاحين والشباب وسائر الفئات الاجتماعية في تنظيم مصالحهم والتعبير عنها.

"التآمر" بدل الإجابة عن الأسئلة

يثير قلقي أيضا أن يتحول كل خلاف أو احتجاج إلى سؤال حول «من يقف وراءه؟» بدل السؤال عن الأسباب التي دفعته إلى الوجود.

عندما يحتج عامل، أريد أن أعرف لماذا يحتج؟

وعندما يحتج فلاح، أريد أن أعرف ما الذي دفعه إلى الشارع؟

وعندما يصرخ شاب بسبب البطالة أو التهميش، أريد أن أفهم أسباب غضبه؟

لا أريد أن يبدأ النقاش بالسؤال: من حرّكه؟

فحين يتحول الاحتجاج الاجتماعي إلى شبهة، والسياسي المخالف إلى متآمر، والمنتقد إلى عدو، يصبح النقاش حول السياسات والحقوق والمشاكل الحقيقية مؤجلا إلى ما لا نهاية.

وما أراه هو أن المجتمع يحتاج إلى إجابات عن أسئلته، لا إلى مزيد من القمع والتخويف.

"البوتلّيس" لا يدوم

لكنني، رغم كل ذلك، لا أعتقد أن "البوتلّيس" يمكن أن يبقى إلى الأبد.

هذه هي النقطة التي تجعلني أستعمل هذه الاستعارة.

ففي الحكاية الشعبية، مهما اشتدّ "البوتلّيس"، تنتهي اللحظة ويستعيد الإنسان قدرته على التنفس والحركة.

وأعتقد أن هذا ينطبق أيضا على المجتمعات.

قد يفرض الخوف الصمت لفترة، وقد يحد القمع من الاحتجاج، وقد يدفع تضييق المجال العام بعض الناس إلى الابتعاد عن الشأن العام، لكن ذلك كله لا يلغي أسباب الغضب ولا يلغي التناقضات الاجتماعية.

البطالة لا تختفي بالقمع وغلاء المعيشة لا يتراجع بالاتهامات ومشاكل الفلاحين لا تُحل بتخوين المحتجين وأزمات الجهات والأحياء الشعبية لا تختفي عندما نغلق المجال السياسي.

المجتمع التونسي مجتمع حي، متعدد المصالح والتناقضات، فيه العمال والفلاحون والشباب والنساء وصغار الموظفين والمهمشون وأصحاب المؤسسات الصغرى وسكان الأحياء الشعبية. وكل هؤلاء يحملون أسئلة ومطالب ومصالح لا يمكن إلغاؤها بقرار سياسي.

أريد أن أستعيد القدرة على التنفس عندما أتحدث عن مقاومة الاستبداد، لا أقصد فقط رفض القمع عندما يقع، بل أتحدث عن استعادة المجتمع لقدرته على الكلام والتنظيم والفعل. أريد أن يكون العامل قادرا على الدفاع عن حقوقه.

وأريد للفلاح أن يكون قادرا على التعبير عن مشاكله.

وأريد للشاب أن يجد مكانا له في الحياة العامة.

وأريد للمنظمات والنقابات والأحزاب أن تكون قادرة على القيام بدورها.

بالنسبة إليّ، الحرية ليست ترفا منفصلا عن الخبز والعمل والعدالة الاجتماعية. وحرية التنظيم ليست قضية نخبوية، كما أن حرية الاحتجاج ليست امتيازا لفئة دون أخرى.

إنها الشروط التي يستطيع من خلالها المجتمع أن يدافع عن مصالحه وأن يفرض حضوره.

لقد كان "البوتلّيس" في مخيالنا الشعبي قوة غامضة تجثم على صدر الإنسان وتمنعه من الحركة والكلام.

أما اليوم، فأعتقد أن "البوتلّيس" السياسي ليس غامضا إلى هذا الحد.

أراه عندما تصبح السلطة فوق المساءلة.

وأراه عندما يصبح الاحتجاج تآمرا.

وأراه عندما يصبح الاختلاف تهديدا.

وأراه عندما يتحول التنظيم المستقل من شريك في الحياة العامة إلى خصم وعدو.

وأراه عندما يصبح الخوف وسيلة لإدارة المجتمع.

وعندها لا يعود السؤال بالنسبة إليّ: من أين جاء "البوتلّيس"؟

بل يصبح السؤال: كيف نستعيد قدرتنا على التنفس والحركة؟ وكيف نستعيد للمجتمع قدرته على الكلام والتنظيم والفعل؟

لأنني أؤمن أن المجتمع الذي يستعيد صوته، ويستعيد قدرته على التنظيم، ويكسر حاجز الخوف، لا يمكن أن يبقى طويلا تحت "البوتلّيس".

شيراز بن حسين

المؤتمر السابع للنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين:

مؤتمر تحت سقف الحرية المهدّدة!

تنعقد يومي 10 و11 أكتوبر 2026 بالعاصمة أشغال المؤتمر السابع للنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين، والتاسع والعشرين للمهنة، في ظل سياق معادي للحريات وفي لحظة لا تبدو فيها المسألة النقابية منفصلة عن السؤال الأوسع المتعلق بمستقبل الصحافة وحرية التعبير في بلادنا، فالمؤتمر يأتي بينما لا يزال أربعة صحفيين في السجن وهم محمد اليوسفي ومراد الزغيدي وبرهان بسيس وزياد الهاني، مع تواصل سياسة الملاحقات القضائية والتخويف والهرسلة والتهديد في حقّ الصحفيين في مشهد لم تعرفه بلادنا سابقا.

وإذا كان المؤتمر الذي ينعقد كلّ ثلاث سنوات، محطة لتجديد المكتب التنفيذي للنقابة وتحديد أولوياتها، إلاّ أنّه يكتسي هذه المرّة دلالة تتجاوز انتخاب مكتب تنفيذي جديد. إذ ينعقد في ظلّ ارتفاع نسق اللجوء إلى الزج بالصحفيين في السجون والملاحقات القضائية ضدّهم وإنهاكهم اقتصاديا واجتماعيا، فيما أصبحت حرية التعبير والصحافة في مهبّ الريح مع محاولات الموالين للسلطة بوجوههم المكشوفة أو غيرهم تحت شعارات الاستقلالية ووحدة القطاع وردّ الاعتبار له لعب أدوار مكشوفة مسبقا لتحويل النقابة من مدافع أوّل عن الحريات إلى نقابة لا تنكبّ سوى على الملفات الاجتماعية والأجور رغم أهميتها طبعا أو تلهث نحو سلطة لا تعترف بها.

في سابقة: أربعة صحفيين في السجون !

لا يمكن قراءة المؤتمر بمعزل عن قضية سجن أربعة صحفيين، وملاحقة وتهديد آخرين، وهي سابقة تاريخية لم تشهدها المهنة. فمنذ الانقلاب، سعت المنظومة إلى نسف واستهداف ما حقّقته الثورة رغم بعض الهنات، ولعلّ أبرزها حرية الصحافة والتعبير والتي ساهمت في بروز شخصية قيس سعيد كأستاذ قانون دستوري لدى الشعب التونسي. ولم تكتفي منظومة الانقلاب فقط بالسجن أو الملاحقة القضائية بل سارعت إلى فرض سيطرتها على المؤسسات الإعلامية العمومية وذلك بداية باستهداف الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري" الهايكا"، ثم التعيينات الفوقية والمسقطة والتي لعبت دورا رئيسيا (مجبرة وعن طواعية) في فرض الرقابة والتدجين وتحويل المرفق العمومي إلى إعلام البروبغندا في شكل مخزي لا يمتّ للمهنة الصحفية بأيّ صلة. وهو ما يطرح على النقابة اليوم وبشكل ملحّ١ باعتبارها الهيكل الأكثر تمثيلا للصحفيين كيفية الدفاع عن المهنة في الوقت الذي أصبح فيه عدد من منظوريها يواجهون السجن بسبب قضايا مرتبطة بعملهم الصحفي؟

من الدفاع عن الصحفي إلى الدفاع عن المهنة الصحفية

تبدو أهمية المعركة النقابية هنا في كونها لا تتعلق فقط بالوضع المهني للصحفي، وإنما بمهنة الصحافة نفسها. فالصحافة لا تعمل فقط كقطاع مهني له أجور واتفاقيات جماعية وظروف عمل، بل هي السلطة الرابعة حيث تعمل بشكل موضوعي على نقل المعلومات ومساءلة المسؤولين وفتح المجال أمام النقاش العمومي. وهو ما نبهت له النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين من أنّ سجن الصحفيين والتخويف والرقابة الذاتية يبعث برسالة تخويف إلى بقية الصحفيين ويدفع نحو مزيد من الرقابة الذاتية، بما يؤثر في حق المجتمع في المعرفة. وهنا تتحوّل قضية الحرية الصحفية من مطلب فئوي/قطاعوي إلى قضية تتعلق بالمجتمع كلّه. فكلّ تضييق على قدرة الصحفي على العمل بحرية ينعكس، بصورة أو بأخرى، على قدرة المواطن على الوصول إلى معلومات متنوعة وعلى مراقبة أداء المؤسسات والسلطة.

تشريعات قانونية سالبة لحرية الصحفي

من أبرز الملفات التي يجب أن يطرحها المؤتمر السابع للنقابة هي التشريعات القانونية التي تسارع منظومة الحكم في تطبيقها ضدّ الصحفيين أبرزهم المرسوم 54 الذي تمّ تنقيح فصله عدد 24 مؤخرا والذي كان عنوانا بارزا للملاحقات والأحكام السجنية والتتبعات القضائية، فهل يكفي تنقيحه أم مطلوب من الصحفيين وهيكلهم النقابي المطالبة بإلغائه؟ أيضا وكما هو معلوم تتمّ ملاحقة صحفيين أيضا على معنى نصوص جزائية عامة على غرار قانون الإرهاب ومجلة الاتصالات والحال أنّ احترام المرسوم 115 لسنة 2011 باعتباره الإطار القانوني الخاص بحرية الصحافة والطباعة والنشر أصبح ضرورة ملحة تتطلب رصّ الصفوف من أجل اعتباره خيارا قانونيا للمهنة الصحفية.

وكلّ هذا يعني أن المؤتمر مطالب بالبحث عن الإطار القانوني الذي يجب أن يحكم العمل الصحفي في تونس؟ وأين ينتهي حق الدولة في حماية الأمن العام والمصالح التي يحميها القانون، وأين تبدأ الضمانات التي تمنع تحوّل النصوص الجزائية إلى وسيلة لتقييد الصحافة والتعبير؟

انتخابات نقابية في ظرف استثنائي

يدخل المؤتمر مرحلة حاسمة مع انتخاب المكتب التنفيذي للفترة النيابية 2026-2029. وقد أعلنت النقابة عن 15 مترشحاً لعضوية المكتب التنفيذي، بعد دراسة مطالب الترشح المقدمة في الآجال القانونية. لكن أهمية الانتخابات لا تكمن فقط في الأسماء التي ستصل إلى المكتب الجديد، بل في طبيعة المرحلة التي سيُطلب منه إدارتها. فالمكتب المقبل سيكون مطالباً بالتعامل مع ملفات السجناء، والتتبعات القضائية، والأوضاع المهنية للصحفيين، والعلاقة مع السلطات، فضلاً عن تحديات القطاع نفسه. وهو ما يطرح على المؤتمرين كيفية محافظة النقابة على دورها كهيكل مهني يدافع عن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للصحفيين؟ وكيف تواصل في الوقت نفسه أداء دورها في حماية استقلالية المهنة وحرية الصحافة والتعبير؟

بين النقابة والسلطة: معركة الاستقلالية

منذ تأسيسها، ارتبط حضور النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين بالدفاع عن استقلالية المهنة. غير أن المرحلة الحالية تضع هذه الاستقلالية أمام اختبار أكثر تعقيداً، لأن النقابة مطالبة بالتعامل مع ملفات قضائية وسياسية دون أن تتحول في المقابل إلى طرف سياسي. وهنا تكمن إحدى أصعب مهام المؤتمر المقبل: المحافظة على استقلالية النقابة عن السلطة، مع الاستمرار في الدفاع عن المبادئ المهنية والحقوق الأساسية للصحفيين. وهنا لا بدّ من التأكيد على أنّ الاستقلالية لا تعني الصمت أمام الانتهاكات ومعاقبة الصحفي بسبب مهنته، وإنما تعني، في جوهرها، الدفاع عن حق الصحفي في العمل وعن ضمانات المحاكمة العادلة وعن حقّ المجتمع في إعلام مهني ومستقلّ.

مؤتمر للصحفيين أم اختبار لحرية الصحافة؟

قد يكون السؤال الأهم الذي يطرح نفسه قبل المؤتمر السابع للنقابة هو: هل سيكون المؤتمر مجرّد محطة انتخابية لتغيير المكتب التنفيذي، أم محطة لإعادة تعريف دور النقابة في فترة انتهكت فيها الحقوق؟ فالمؤشرات الحالية تدفع نحو مدى قدرة النقابة على تمثيل جميع الصحفيين، بمن فيهم من يختلفون في المواقف والتقديرات وطبعا ممّن لم يجرموا في حقّ المهنة وفي حقّ زملائهم بالوشاية والتقارير خدمة لأجنحة صلب المنظومة. إنّ قوة الهيكل النقابي في النهاية لا تقاس فقط بحدّة بياناته، وإنما أيضاً بقدرته على توحيد الجسم الصحفي حول مبادئ مهنية مشتركة.

ولهذا فإنّ التحدّي الحقيقي أمام المؤتمر لا يختزل في اختيار قيادة جديدة للفترة الجديدة، بل يتمثل في تحديد كيفية إدارة النقابة لمعركة مزدوجة: الدفاع عن الحقوق المهنية للصحفيين، والدفاع عن الشروط التي تسمح للصحافة بأداء وظيفتها العامة. كما سيكون للمؤتمر عبر لوائحه ومخرجاته دور في تحديد طبيعة هذه المعركة خلال السنوات المقبلة: هل تظل حرية الصحافة ملفاً نقابياً موازياً لبقية الملفات المهنية، أم تصبح محوراً مركزياً في مشروع النقابة ورسالتها؟



علي البعزاوي

عودة على ظاهرة البطالة في تونس

البطالة ظاهرة اجتماعية رافقت كل المنظومات التي حكمت تونس من 1956 إلى اليوم. وهي كما نعلم منظومات مرتبطة اقتصاديا بالاقتصاد الرأسمالي العالمي وتعمل وفق أوامره مقابل الحصول على القروض والمساعدات والاستثمارات.

في 2010 كان المعدل العام للبطالة يحوم حول الـ 13% قبل أن يقفز في شهر ماي من نفس السنة إلى 18.3%. وفي 2011 راوحت هذه النسبة بين 18% و18.9% بسبب تراجع النشاط الاقتصادي والسياحي. وفي الفترة 2012-2019 تراوحت بين 15% و15.5% قبل أن تشهد ارتفاعا سنة 2020 بسبب جائحة كورونا. وواصلت الارتفاع سنة 2021 لتسجل 17.8% خلال الثلاثي الأول و18.4% خلال الثلاثي الثاني.

أما اليوم وفي ظل حكم الشعبوية اليمينية الاستبدادية فتصل معدلات البطالة وفق المعهد الوطني للإحصاء 14.9% خلال الثلاثي الثاني من 2026.

خصائص البطالة في تونس

بالإضافة إلى المعدلات المرتفعة للبطالة في تونس والتي أتينا على ذكرها فإنها تسجل اختلالات بين الذكور والإناث من جهة وبين عموم الشباب وأصحاب الشهائد من خريجي الجامعات من جهة ثانية وبين الأقاليم والجهات أيضا.

إن من بين ما يفوق الـ 651 ألف عاطل عن العمل مسجلين خلال الثلاثي الثاني من 2026 11.8% ذكور مقابل 21.6% إناث.

ومن جملة المعطلين عموما هناك 26.6% من أصحاب الشهائد أغلبهم إناث أيضا.

كما أن هناك تباين واضح في نسب البطالة بين الأقاليم حيث تسجل الجهات الداخلية والجنوبية نسب بطالة أعلى مقارنة بإقليم تونس الكبرى والمناطق الساحلية الشرقية أين تتركز الأنشطة الاقتصادية والصناعية والخدمية.

إن التمييز بين الجهات وهو مظهر من مظاهر اللامساواة وغياب العدالة يضاف إليه التمييز بين النساء والرجال وبين أصحاب الشهائد وعموم العاطلين من شأنها أن تزيد هذه الأزمة عمقا واستفحالا بما يجعلها غير قابلة للحل في ظل دولة الاستعمار الجديد لأنها أزمة هيكلية تتعلق بجوهر الخيارات العامة الاقتصادية والاجتماعية المصممة بصفة واعية وإرادية لخدمة مصالح الأقلية الكمبرادورية وكبرى الشركات والمؤسسات الأجنبية المنتصبة في بلادنا على حساب العمال وعموم الكادحين الذين يمثلون الأغلبية والذين يعانون الاستغلال والتهميش والحرمان وانعدام الخدمات الاجتماعية اللائقة مما يفقدهم الشعور بالانتماء لهذه البلاد.

حول الأسباب الجوهرية للبطالة

البطالة ليست قضاء وقدرا بل صناعة رأسمالية. فكلما كانت هناك ملكية خاصة لوسائل الإنتاج وعمل مأجور، واختلال بين الطابع الخاص للتملك والطابع الاجتماعي للإنتاج فإن أجور البؤس التي تقدم للعمال، صانعي الثروة، لا تمكنهم من استيعاب كل ما ينتجونه من ثروات فتحدث أزمات فائض إنتاج يرافقها تسريح لأعداد هائلة من العمال الذين يحالون على البطالة القسرية. وبما أن المعاهد والجامعات تفرز كل سنة أعدادا هائلة من الخريجين من أصحاب الشهائد المختلفة الذين لا يجدون الفضاءات الضرورية والمناسبة للعمل فإن نسب البطالة ترتفع دون توقف خاصة في الدول التابعة مثل تونس، حيث الهشاشة الاقتصادية وغياب المشاريع الكبرى المنتجة للثروة وضعف القدرة على التشغيل بسبب هيمنة الاقتصاد الريعي.

في الدول التابعة حيث يهيمن الاقتصاد المذكور، هناك فجوة بين منظومة التعليم وسوق الشغل وعديد الاختصاصات لا تجد المجالات المناسبة للشغل فتضطر إما للهجرة أو البحث عن عمل هش خارج الاختصاص بهدف البقاء على قيد الحياة.

كما أن انخفاض وتيرة النمو الاقتصادي حيث لا تتجاوز معدلات النمو 2% إلى 2.3% لا تسمح بتوفير فرص عمل جديدة كافية لاستيعاب الأعداد الكبيرة من خريجي الجامعات.

يضاف إلى هذه الآفات سياسات التقشف المعتمدة من الحكومات المملاة من دوائر النهب الامبريالي وما ينجرّ عنها من تجميد للانتدابات خاصة في القطاع العام وضغط على الأجور... ممّا يزيد في عرقلة النمو الاقتصادي.

يضاف إلى كل هذه المظاهر السلبية المعيقة للتشغيل ضعف القطاع الخاص وتردده في المبادرة بالاستثمار وتعويله على الدولة لتمتيعه بالامتيازات الجبائية والقانونية أيضا التي تسمح له بمنع تشكيل النقابات العمالية والضغط على الأجور ودهورة ظروف العمل.

الحلّ جذري أو لا يكون

في 24 أكتوبر1929 ("الخميس الأسود") عندما اندلعت الأزمة الاقتصادية العالمية من بورصة وول ستريت بالولايات المتحدة الأمريكية لتمتد إلى باقي العالم الرأسمالي وتضرب الجميع، وهي أزمة فائض إنتاج بالأساس بالإضافة إلى المضاربات المالية الوهمية وعجز المضاربين عن تسديد ديونهم وإفلاس البنوك والمؤسسات الكبرى... فإن هذه الأزمة لم تمس الاتحاد السوفياتي الذي بقي بمعزل عنها لأنه يعتمد نظاما اقتصاديا مخططا له بعناية وموجه لتلبية حاجيات السكان لا لتحقيق الأرباح الحرة مثلما هو معمول به في الأنظمة الرأسمالية.

في العام 1929 كانت أعداد العاطلين في الدولة الاشتراكية تتراوح بين الـ 1.2 والـ1.7 مليون وهو ما يقابل بين 10% و12% من إجمالي الطبقة العاملة السوفياتية قبل أن تنخفض إلى مستوى الصفر بحلول أكتوبر 1930. علما وأن نسب البطالة في المدن السوفياتية لم تكن ناتجة عن أزمة الكساد الرأسمالي العالمي بل بسبب تدفق ملايين الفلاحين من الأرياف إلى المدن بحثا عن أجور أعلى.

ومع إطلاق خطة الخمس سنوات الأولى نهاية 1929 والتصنيع السريع والمكثف بقيادة ستالين، استوعبت المصانع والمشاريع الجديدة الضخمة جميع العاطلين عن العمل. وفي أكتوبر 1930 أعلن الاتحاد السوفياتي غلق أخر مكتب تشغيل في البلاد والقضاء الكامل على البطالة.

إن أزمات فائض الإنتاج والتناقض بين راس المال والعمل والصراع بين الامبرياليات من أجل اقتسام مناطق النفوذ في العالم لا مكان لها في الأنظمة الاشتراكية على غرار النظام السوفياتي بقيادة الحزب البلشفي.

لقد عملت الدولة الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي على ربط علاقات تعاون مع الدول والشعوب دون محاولات إخضاع ودون انتهاكات للحقوق ودون اللجوء إلى الحروب العدوانية المدمرة باستثناء الحروب الدفاعية التي تفرض عليها أحيانا للدفاع عن أمنها واستقلالها وخياراتها الاشتراكية التي طالما استهدفتها الامبريالية.

الدرس/ الحل يأتي من هذه التجربة النموذجية. وبالتالي فالقضاء على البطالة في بلادنا نهائيا رهين إسقاط الاستبداد الشعبوي وسد الباب أمام إمكانية عودة المنظومات الرجعية العميلة وإرساء الجمهورية الديمقراطية الشعبية ذات الأفق الاشتراكي، جمهورية مستقلة عن كل أشكال الهيمنة تعود فيها سلطة القرار السياسي والاقتصادي والثقافي والدبلوماسي للأغلبية الشعبية بقيادة الطبقة العاملة.

في هكذا دولة يمكن بعث المشاريع الاقتصادية الكبرى في الفلاحة والصناعة والبنية التحتية ذات القدرة التشغيلية العالية مع التعويل أكثر فأكثر على القدرات الذاتية وتوجيه الإنتاج بالأساس لتلبية حاجيات التونسيات والتونسيين سواء ما تعلق منها بالغذاء والدواء ووسائل النظافة والنقل والاتصال... أو ما تعلق منها أيضا بما تتطلبه الفلاحة والصناعة الوطنيتين من معدات وجرارات وأدوية وسماد وآلات ومحركات وغيرها.

في هكذا دولة تتراجع شيئا فشيئا نسب البطالة إلى أن تنعدم تماما هذه الآفة عندما تتوفر شروطها. وفي انتظار ذلك تمكن الدولة العاطلين والمعطلين من منح بطالة وتضمن لهم الحق في النقل والعلاج المجانيين حتى يشعروا بالانتماء لوطنهم وبأن الدولة دولة الأغلبية لا دولة الأقلية الرأسمالية مثلما هو في دولة الاستعمار الجديد.

في هكذا دولة/منظومة لا يضطر الشباب إلى الهجرة وتكف معاهدنا وجامعاتنا عن إنتاج الدكاترة والمهندسين وكل أنواع الخبرات لتستفيد منهم الدول الأجنبية مثلما يحصل حاليا بل لتستفيد منهم البلاد بعد توزيعهم في مختلف القطاعات والجهات والأنشطة.



رشيد سوايح

ثروة تُصدَّر بكثافة ويستهلكها التونسيون بكميات محدودة

يحتل زيت الزيتون موقعاً استثنائياً في الاقتصاد والفلاحة والمجتمع التونسي. فالزيتونة هي منظومة اقتصادية واجتماعية، وتوفر مداخيل لعدد كبير من الفلاحين والعاملين في مختلف حلقات السلسلة الإنتاجية. كما أن زيت الزيتون يمثل أحد أهم مصادر العملة الأجنبية بالنسبة إلى تونس.

لكن المفارقة الكبرى تتمثل في أن تونس، وهي من البلدان المنتجة والمصدرة الرئيسية لزيت الزيتون، لا تجعل من هذا المنتوج جزءاً رئيسياً من الاستهلاك اليومي لغالبية سكانها. ففي الوقت الذي يتجه فيه القسم الأكبر من الإنتاج إلى الخارج، تعتمد السوق الداخلية بدرجة مهمة على الزيوت النباتية المستوردة، والمدعّمة.

هل من المنطقي اقتصادياً أن تصدّر تونس زيتاً عالي القيمة الغذائية، ثم تستورد في المقابل زيوتاً نباتية ذات قيمة غذائية متدنيّة لتأمين الجزء الأكبر من حاجياتها الغذائية؟ وهل يمكن إعادة تنظيم هذه المعادلة بحيث تصبح السوق الداخلية نفسها جزءاً من استراتيجية تثمين زيت الزيتون؟

مساحة شاسعة وملايين الأشجار

تتميز تونس باتساع رقعة زراعة الزيتون مقارنة بمساحة البلاد وعدد سكانها. وتشير المعطيات المتوفّرة إلى أنّ المساحة المخصّصة للزياتين تبلغ حوالي 1.88 مليون هكتار، وهو ما يغطّي ثُلث الأراضي الفلاحية تقريبا. وتَعُدُ غابات الزيتون 95 مليون شجرة وفق معطيات استراتيجية القطاع، بينما تشير معطيات أخرى إلى أكثر من 110 مليون شجرة عند احتساب مختلف أنماط الغراسة. وهذا ما يفسر جانباً مهماً من التذبذب الكبير في الإنتاج. فقد بلغ إنتاج موسم 2025-2026 حولي 500 ألف طن، وهو مستوى استثنائي، بينما تشير التقديرات للموسم 2026-2027 إلى تراجع الإنتاج إلى ما بين 250 ألف و300 ألف طن.

ويرتبط هذا التراجع أساساً بالوضع المائي للزياتين وبالاعتماد الكبير على الزراعة المطرية.

التصدير هو الوجه الأساسي للمنظومة

المشكل الأساسي ليس في قدرة تونس على إنتاج زيت الزيتون، وإنما في الطريقة التي يتم بها التعامل مع هذا المنتوج، الذي تُخصّص له ثلث الأراضي الفلاحية، والذي يمثّل مجهود حوالي مليون عامل بصفة مباشرة وغير مباشرة.

تؤكد الأرقام الأخيرة أن الجزء الأكبر من زيت الزيتون التونسي يتجه إلى الأسواق الخارجية. فخلال الأشهر العشرة الأولى من موسم 2025-2026، بلغت الصادرات 312.8 ألف طن بزيادة 50.8 بالمائة في الكميّة، مقارنة بالموسم الذي قبله مباشرة، بقيمة 4.87 مليار دينار بزيادة 41.2 بالمائة فقط في قيمة العائدات.

لكن المسألة الأهم تكمن في كيفية التصدير.

هنا تظهر إحدى نقاط الضعف الأساسية في القطاع. فحوالي 85.5% من الكميات المصدرة تخرج في شكل زيت سائب، بينما لا تتجاوز حصة الزيت المعلّب سوى 14.5%. أما من حيث الإيرادات، فإن الزيت المعلب يمثل حوالي 19.3% من إجمالي العائدات

هذه الأرقام تكشف إحدى نقاط الضعف الهيكلية في المنظومة التونسية: تونس تنتج الزيت، وتقوم بجزء مهم من عمليات التحويل، لكنها لا تستحوذ دائماً على القيمة الأعلى التي يمكن تحقيقها من خلال العلامة التجارية والتعليب والتسويق النهائي. والأكثر دلالة أنّ الزيت المعلّب رغم أنّه لا يمثّل سوى 14.5%. من حجم الصادرات، ساهم بحوالي19.3% من الإيرادات. وتطرح مشكلة الخزن نفسها في السياق ذاته. فضعف قدرات التخزين يدفع بعض المنتجين إلى بيع جزء مهم من محصولهم في بداية الموسم، عندما تكون قدرتهم التفاوضية محدودة جدّا. إذ يضطرّ هؤلاء إلى بيع من 40% إلى 50% من المنتوج في ظروف ليست دائما ملائمة لهم. لذلك يصبح تطوير الخزن والتعليب والتسويق جزءاً من معركة رفع مردودية القطاع، وليس مجرد إجراءات تقنية.

التونسي لا يستهلك سوى النزر القليل من زيت الزيتون

المفارقة تبدو أكثر وضوحاً عندما ننتقل من التصدير إلى الاستهلاك الداخلي. فوفق إجابة وزارة الفلاحة على سؤال برلماني نُشرت في جانفي 2026، يتراوح الاستهلاك المحلّي لزيت الزيتون بين 30 و50 ألف طن سنويا، حسب الإنتاج والأسعار. وهو ما يعادل حوالي 15% إلى 20% من الإنتاج الوطني. ليكون المعدّل: 3 لترات للفرد سنويا. وهذا مستوى منخفض إذا قورن بمكانة تونس كبلد منتج.

وتؤكد دراسات أخرى أن الاستهلاك التونسي من زيت الزيتون أقل بكثير من استهلاك البلدان المنتجة الكبرى؛ فقد قدر البنك الدولي الاستهلاك الفردي في تونس بنحو 3 كيلوغرامات للفرد، مقابل مستويات أعلى بكثير في بلدان أخرى منتجة للزيت مثل اليونان وإسبانيا وإيطاليا حيث يفوق معدّل استهلاك الفرد 10 كيلوغرامات.

في المقابل، تحتل الزيوت النباتية المستوردة موقعاً مهماً في الاستهلاك الغذائي التونسي. وتاريخياً ساهم نظام دعم الزيوت النباتية في جعلها أقل كلفة بالنسبة إلى المستهلك، الأمر الذي دفع جزءاً كبيراً من الأسر إلى اعتمادها في الطبخ اليومي اضطرارا وليس اختيارا.

وتفيد أحدث المعطيات المتداولة عن الزيت النباتي المدعم بأن التوريد تراجع خلال السنوات الأخيرة إلى حوالي 120 ألف طن، مع تحمّل صندوق التعويضات 40 مليون دينار، وفق ما ورد في إجابة وزير الفلاحة المنشورة في جانفي 2026 ، دون تفسير أسباب هذا التراجع . هل هو نتيجة تراجع الطلب، أو تراجع التوريد نتيجة ضغوط ميزانية الدولة والصعوبات التمويلية التي واجهها صندوق التعويض؟



وبذلك نجد أنفسنا أمام معادلة غريبة: تونس تصدر مئات آلاف الأطنان من زيت الزيتون وتحقق مليارات الدينارات من عائدات التصدير، لكنها في الوقت نفسه تخصص أموالاً عمومية لتوفير زيت نباتي مدعّم – لا يقارن بزيت الزيتون - للسوق المحلية.

ولا يعني ذلك ببساطة أن استيراد الزيت النباتي يجب أن يختفي، فهناك استعمالات صناعية وغذائية لا يمكن اختزالها في الاستهلاك المنزلي. كما أن سعر زيت الزيتون يمثل عائقاً حقيقياً أمام فئات واسعة من المواطنين. لكن المعادلة الحالية تستحق المراجعة من زاوية اقتصادية واجتماعية وصحية.

إعادة بناء العلاقة بين زيت الزيتون والسوق الداخلية

المطلوب ليس إيقاف تصدير زيت الزيتون. بالعكس، التصدير سيظل ضرورياً لتوفير العملة الأجنبية وللحفاظ على موقع تونس في الأسواق العالمية.

لكن المطلوب هو إعادة التوازن بين التصدير والاستهلاك الداخلي.

أول خطوة يمكن أن تُتّخذ تتمثل في وضع هدف تدريجي لتقليص توريد الزيوت النباتية إلى المستوى الضروري فعلاً، للحاجيات الصناعية والاستخدامات التي يصعب تعويضها. وهذا لا يعني الإلغاء الفوري للزيت النباتي، وإنما إعادة النظر في حجمه، خصوصاً عندما تكون الدولة مطالبة بتمويل الدعم وتوفير العملة الأجنبية لشراء منتوج يمكن جزئياً تعويضه بمنتوج وطني.

والخطوة الثانية هي وضع خطة وطنية لتشجيع استهلاك زيت الزيتون، ولكن ليس عبر دعوات عامة فقط. يجب أن تكون الخطة اقتصادية بالدرجة الأولى.

فإذا كان المواطن يستهلك الزيت النباتي لأنه أرخص، فإن تشجيع زيت الزيتون يتطلب معالجة فارق السعر. ويمكن للدولة، مثلاً، أن تدعم لفترة محددة كميات من زيت الزيتون المعلب والمراقب الجودة والموجهة حصرياً للسوق الداخلية، مع استهداف الفئات ذات الدخل المحدود.

يمكن مثلاً تطوير شبكة توزيع مباشرة من المنتج إلى المستهلك، وتشجيع التعاونيات، وتوسيع عمليات التعليب المحلي، وإطلاق حملات تعريف بالأنواع والجودة وطرق الاستعمال، وإدخال زيت الزيتون أكثر في المطاعم الجامعية والمدرسية والمؤسسات العمومية.

فالقضية ليست في الاختيار بين التصدير أو الاستهلاك الداخلي، وإنما في بناء سياسة تجمع بين الاثنين.

بهذا المعنى، لا ينبغي النظر إلى زيت الزيتون باعتباره مجرد مادة للتصدير وجلب العملة الصعبة، بل باعتباره ثروة وطنية متكاملة يُفترض أن تخدم في الوقت نفسه الفلاح، والعامل، والمستهلك، والاقتصاد الوطني، وميزان العملة الصعبة. وهذه هي النقلة التي تحتاجها المنظومة: الانتقال من مجرد إنتاج وتصدير الزيت إلى إدارة استراتيجية للثروة الزيتونية التونسية.

جيلاني الهمامي

تداعيات ارتفاع أسعار النفط على الاقتصاد التونسي



سجّلت أسعار النفط (خام برانت) نهاية شهر سبتمبر المنقضي تراجعا ملحوظا إذْ نزل سعر البرميل إلى 102 دولارا بعد أن كان قد بلغ خلال نفس الشهر (سبتمبر 2026) 108 دولارا. وهو ما يؤكد أن التقلبات التي عرفتها سوق النفط مازالت مستمرة. وللتذكير فقد وصلت ذروة هذه التقلبات في شهر أفريل الماضي حين بلغ سعر البرميل 126 دولار.

جاء هذا التراجع الطفيف (من 2.5 إلى 3.8) كنتيجة لعدة عوامل منها بشكل مباشر استئناف تدفق النفط عبر أنبوب نفط رئيسي أعيد تشغيله في السعودية وتحسن ظروف عبور بعض ناقلات النفط عبر مضيق هرمز في الأيام الأخيرة. لكن والأهم من ذلك، ولعله السبب الرئيسي، استمرار المفاوضات غير المباشرة بين الولايات المتحدة وإيران من أجل التوصل إلى حل للحرب الدائرة بينهما منذ موفّى فيفري الماضي.

وعلى أهميته يبقى هذا الانخفاض جزئيا ومحدودا ولا يحمل في طياته تجاوزا ولا حتى أملا في تجاوز الأزمة التي خلّفها الارتفاع في الأسعار واضطرابات العرض منذ أن اشتعل فتيل الحرب موفى شهر فيفري الماضي. فقد تأثر الاقتصاد العالمي بشكل كبير وتأثرت بعض الاقتصاديات أكثر من غيرها، خاصة الاقتصاديات التي تعيش على استيراد مواد الطاقة من الخارج وكذلك البلدان ذات الاقتصاديات الضعيفة والتابعة في المنظومة الرأسمالية المعولمة مثلما هو الشأن لاقتصادنا في تونس.

أزمة الطاقة في تونس

تعاني تونس من أزمة في الطاقة منذ سنوات طويلة ما انفكت تشتد بحكم تراجع الإنتاج المحلي. ففي مجال إنتاج النفط والغاز الطبيعي تراجع الإنتاج خاصة منذ 2010 بشكل مهول حيث نزل إنتاج النفط إلى 25 ألف برميل يوميا عوضا عن حوالي 80 ألف برميل سنة 2010. كما تراجع إنتاج الغاز الطبيعي بحيث لم يعد يكفي لتمويل محطات إنتاج الكهرباء إلا بنسبة ضئيلة فاضطرت الدولة تبعا لذلك إلى توريد الغاز بكميات متزايدة وبما يُكلّفُها مبالغ مالية ضخمة. في المقابل من ذلك تقلّص عدد رُخَص الاستكشاف واستغلال النفط من 55 رخصة سنة 2010 إلى 12 رخصة فقط هذه السنة. في نفس الوقت لم تُحْرِز مشاريع الطاقات المتجددة التي تغَنّتْ بها الحكومات المتعاقبة واستمرّت الفجْوَة بين حاجيات البلاد في مجال الطاقة والإمكانيات المتاحة في الاتّساع سنة بعد أخرى. لذلك أصبحت تونس مع مرور السّنين مرتبطة بالخارج ومُجْبَرَة على التّعويل على التّوريد وتراجعت نسبة استقلاليتها الطّاقية إلى أقل من 65% من جهة وخضعت من جهة ثانية إلى عجز طاقي متزايد. هذا العجز الذي أصبح يُثْقِلُ كاهل الميزانية العامّة للدّولة كل عام أكثر فأكثر.

بلغت اعتمادات وزارة الطاقة لسنة 2026 أكثر من 5 مليار دينار مسجلة تراجعا بحوالي 2 مليار دينار مقارنة بميزانية السنة التي سبقت. وقد بنت الحكومة ميزانيتها على مجموعة من الفرضيات منها فرضية أن يكون معدل سعر برميل البترول 63.3 دولارا. ومعلوم أن أسعار النفط قد قفزت مباشرة إثر الهجوم الأمريكي الصهيوني على إيران أواخر شهر فيفري الماضي إلى ما فوق 100 دولار للبرميل. واستمرّت الأسْعارُ على تلك الوتيرة طيلة فترة الحرب المتواصلة إلى اليوم. ومعلوم أيضا أنّ تونس تستورد أكثر من 70% من احتياجاتها من الطاقة.

في غضون ذلك اتضح وأنّ حسابات الحكومة التونسية لا علاقة لها بالواقع وقد شهدت انخراما كبيرا وباتت مطالبة بمسايرة نسق أسْعار بلغت ضعف التوقعات وفرضيات الميزانية. فالفارق الذي يجسّم حجم العجز المالي لا يمكن وفق المعطيات الحالية أنْ يَقِلّ عن 20 مليار دينار مع نهاية السنة المالية الحالية. لا غرابة في ذلك والحال أن كل زيادة بدولار واحد في سعر البترول من شأنه أنْ يُكبِّدَ الميزانية التونسية عبئا ماليا إضافيا قدره حوالي 165 مليون دينار في السنة.

من سيدفع الفاتورة؟

هذا ما سيَنْتُجُ عنه نظريا مراجعة ميزانية وزارة الطّاقة والتّرفيع في حجْم الاعتمادات المرصودة للتّعويض عن استهلاك الطّاقة إلى حوالي 12 مليار دينار. كما سَيَنْتُجُ عنه ارتفاع حجم عجز الميزان التّجاري إلى أكثر من 25 مليار دينار. بعبارة أخرى كل الأرقام الواردة في الميزانية المصادق عليها لهذه السنة ستكون مطروحة للمراجعة تحت تأثير التقلبات التي شهدتها الساحة الدولية ومع ذلك مازالت الحكومة لم تعلن بعد ما إذا ستلجأ إلى وضع ميزانية تكميلية أم لا. ويزداد هذا السّؤال إلْحَاحيّة مع اقتراب موعد انطلاق النّقاشات حول الميزانية الجديدة لسنة 2027.

وقد جاء في منشور رئاسة الحكومة عدد 2 بتاريخ 14 أفريل 2026 المتعلق بإعداد الميزانية الجديدة أن من بين أولوياتها "دعم الانتقال الطّاقي.. عبر التّسريع في تنفيذ مشاريع الطاقة المتجدّدة ودعم النّجاعة الطّاقية في مختلف المجالات الاقتصادية"، دون الإشارة إلى الفرضيات التي سَتَنْبَنِي عليها الميزانية الجديدة. وقد شدّد المنشور على التّقشّف في النّفقات والعمل على التّخفيض منها (كتلة الأجور ونفقات التسيير الخ...) و"التقليص إلى الحدّ الأقصى" في البعض منها كما جاء في نصّ المنشور مثل الطّاقة والمحروقات والماء والأكرية الخ...

ومما لا شكّ فيه ستشهد الميزانية الجديدة تخفيضا آخر في ميزانية وزارة الطاقة (وقد تم التخفيض فيها من 7 مليار ونصف سنة 2025 إلى 5 مليار ونصف سنة 2026) وفي الاعتمادات المرصودة للتعويض (بعد التّخفيض السّابق بـ 726 مليون دينار). ولكنْ لسائل أن يسْألَ ما هو الحلّ في ظلّ هذا التّناقض الصّارخ بين اتّجاه أسْعار الطّاقة إلى الارتفاع واتّجاه الاستهلاك المحلي إلى الزيادة من جهة والتخفيض في الميزانية وفي اعتمادات التعويض من الجهة المقابلة؟ لا حلّ في ذلك سوى التّرفيع في الأداءات وفي الأسْعار في نفس الوقت علما وأن الضّغط الجبائي قد بلغ ذروته في تونس وأن المقدرة الشرائية قد تردت بما لا يسمح بمزيد دهورتها.

علاوة على ذلك أثبتت الحصيلة الملموسة لبرامج "الطاقات المتجددة" والتي بعنوانها تمّ في السّابق التخفيض في ميزانية التجهيز، أي التقليص من حجم الاعتمادات المخصصة لبعث مشاريع جديدة في كل المجالات بما في ذلك مجال الطاقة، فشل هذه السّياسات أو على الأقلّ عجزها عن تلافي الأزمة التي تعاني منها البلاد والعجز الطاقي والتبعية للخارج (للسوق العالمية وللجزائر خصوصا). وتمثل أزمة الصّائفة الماضية خير مثال على ذلك وهي أزمة قابلة للتكرار وربما بشكل أشدّ إذ ليس هناك أي مؤشر على تجاوزها في الصائفة المقبلة.

خلاصة الأمر أن السياسات المفلسة المتبعة منذ عقود والتي أدت إلى نهب خيرات البلاد وربط الاقتصاد التونسي بالدوائر الأجنبية وتعزيز علاقات التبعية كان المواطن التونسي هو ضحيتها الأولى. وقد أفضت هذه السياسات اليوم إلى وضعية شبه ميؤوس من حلها وتجاوزها في ظل انخرام الأوضاع التجارية والاقتصادية الدولية وفي ظل اشتداد الصراعات بين القوى العظمى من أجل إعادة اقتسام مناطق النفوذ وكذلك من أجل مراجعة خارطة السيطرة على منابع الخيرات وخاصة منابع النفط والطاقة بشكل عام.

كوثر الباجي

فلسطين في الجمعية العامة: الكرسيّ الفارغ الذي ملأ القاعة

في حين أن الفلسطينيون حُرموا من تأشيرةٍ إلى مقرّ العالم، بينما مُنحت لنتنياهو تأشيرةٌ إلى منصة الإدانة؛ لم تكن القاعة مجرّد قاعة، بل مسرحاً لسرديتين تتصارعان على شرعيّة الحضور.

في قاعة الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث تجلس الدول متساويةً نظرياً في السيادة والكرامة، تتحوّل المقاعد أحياناً إلى شواهدَ على ما لا يُقال. يوم الخميس، 24 سبتمبر 2026، لم يكن المشهد الدبلوماسي في نيويورك مجرد دورة عادية من دورات الجمعية العامة، بل كان اختباراً عارياً لمعنى المساواة بين الأمم. ففي الوقت الذي وُضع فيه رئيسُ وزراء الكيان الصهيوني بنيامين نتنياهو على منصّة الخطابة - المنصة ذاتها التي وقف عليها قادة العالم منذ عقود - لم يجد أمامه سوى مقاعد فارغة تتحدث بصوت أعلى من أي خطاب. وبينما كانت الوفود تنسحب كموجة مترامية، كان الشعب الفلسطيني ممثلاً برئيسه محمود عباس عبر شاشة فيديو، محاصراً بين جدارين: جدار أمريكي يرفض منحه تأشيرة دخول للعام الثاني على التوالي، وجدار إسرائيلي يواصل حربه على غزة.

وبالتالي بين الكرسيّين الفارغين للوفد الفلسطيني، والمنصة المشغولة لنتنياهو، دارت معركةٌ رمزيةٌ كبرى، لا تقلّ ضراوةً عن المعارك التي تدور على الأرض.

أولاً: تأشيرةُ الحضور وتأشيرةُ الغياب.. ازدواجيةٌ مكشوفة

فمن جهة كان منعُ الوفد الفلسطيني من دخول الولايات المتحدة قراراً سياسياً بامتياز، يحمل في طياته رسائلَ متعددة الأبعاد. حيث رفضت واشنطن منحَ الرئيس محمود عباس والوفد المرافق له تأشيراتٍ للمشاركة في أعمال الدورة الحادية والثمانين للجمعية العامة، وهو إجراءٌ تكرر للعام الثاني على التوالي، في سابقةٍ لم تعهدها الأعراف الدبلوماسية الأمريكية مع الدول المضيفة للأمم المتحدة.

في المقابل، ما يثير الاستغراب أكثر هو التناقض الصارخ في المعاملة: ففي حين حُرمت فلسطين، بصفتها دولةً مراقِبةً في الأمم المتحدة، من حقّ الحضور المادي، مُنح نتنياهو، الذي يواجه اتهاماتٍ جدية بارتكاب جرائم حرب وفقاً لتقارير دولية ومذكرات توقيف صادرة عن المحكمة الجنائية الدولية، تأشيرةً كاملةً للحضور والخطابة. هذا التناقض لا يمكن تبريره بحججٍ إجرائية، بل هو تعبيرٌ صريحٌ عن "دبلوماسيةِ الإقصاء" التي تمارسها الإمبريالية الأمريكية، حيث لا تُستخدم أدواتُ الدولة المضيفة لتسهيل العمل الدولي، بل لخدمة أجنداتٍ سياسية أحادية الجانب.

وبناءً على ذلك، أدانت السلطة الفلسطينية هذا القرار بشدة، معتبرةً إياه انتهاكاً صريحاً لاتفاقية مقرّ الأمم المتحدة لعام 1947، التي تُلزم الولايات المتحدة بتسهيل دخول ممثلي الدول الأعضاء. علاوة على ذلك انضمت 152 دولة إلى مطالبة واشنطن بالتراجع عن قرارها، في مؤشرٍ على أن المجتمع الدولي، أو على الأقل أغلبيته الساحقة، لم يعد يقبل هذه الممارسات بصمت.

فيما تحركت الجمعية العامة نفسها باعتماد قرار في 17 سبتمبر يسمح لعباس بإلقاء خطابه عبر الفيديو المسجل، في خطوة تعكس عزلة واشنطن المتزايدة في هذا الملف. إلا أن هذا الحل الافتراضي لم يكن سوى ترقيع لنظام دولي يتهالك تحت وطأة الانحياز الأمريكي الأعمى للكيان الصهيوني.

اللافت للنظر أن هذا القرار لم يكن الأول من نوعه؛ بل جاء تكراراً لما حدث في العام السابق، مما يشير إلى نمط ممنهج من تقييد الحضور الفلسطيني في المحافل الدولية. وكأن واشنطن تريد للفلسطينيين أن يظلوا "حاضرين غياباً"، يخاطبون العالم من خلف الشاشات، بينما يُمنح قادة الاحتلال منصة كاملة يخاطبون منها العالم بلا رقيب.

ثانياً: كلمةٌ مسجلةٌ ورسائلُ مباشرة

وبالتوازي مع هذا الإقصاء المادي، لم يُرد الرئيس الفلسطيني أن يكون غيابه المادي غياباً سياسياً، فاختار أن يُلقي كلمته عبر تسجيلٍ مصوّرٍ مسبق، وهو ما منحَ مداخلته بُعداً دراماتيكياً إضافياً. فالصورة التي بثّها التلفزيون الرسمي الفلسطيني لعباس وهو يخاطب العالم من رام الله، بينما كان من المفترض أن يكون في نيويورك، كانت في حدّ ذاتها رسالةً بصريةً قوية.

وفي هذا الإطار، افتتح عباس مداخلته بالتنديد بقرار المنع، معتبراً إياه «إجراءً غير مبررٍ يتعارض مع التزامات واشنطن كدولة مضيفة»، وهو توصيفٌ دقيقٌ قانونياً وسياسياً. لكنه لم يتوقف عند الشكوى، بل مضى إلى طرح رؤيةٍ واضحة للسلام، مؤكداً أن **شعب فلسطين باقٍ على أرضه، ولن تُجديه سياساتُ الإقصاء والإبعاد.**

ما يلفت النظر في مضمون الكلمة هو توقيتها ومضمونها. فقد جاءت في وقتٍ تشهد فيه المنطقة توتراتٍ متصاعدة، وفي وقتٍ تتزايد فيه الدعوات الدولية لوقف إطلاق النار في غزة. وقد ركّز عباس على ثلاثة محاور رئيسية: الأول هو التأكيد على الحق الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة على حدود 1967 وعاصمتها القدس الشرقية - مع ؛ والثاني هو إدانة الاستعمار الاستيطاني والتطهير العرقي في الضفة الغربية والقدس؛ والثالث هو المطالبة بمحاسبة المسؤولين الصهاينة أمام العدالة الدولية.

ووصف ما يحدث في غزة بأنه «قتل ودمار وتجويع ومحاولات للتهجير القسري وحرب إبادة جماعية»، محذراً من أن «التطرف الصهيوني يوسع مشروعه الاستعماري لإقامة ما يسمى بـ"إسرائيل الكبرى"».

المفارقة الأخلاقية في هذا الخطاب أنه لم يكتفِ بوصف المعاناة، بل وجه نداءً مباشراً لواشنطن للوفاء بالتزاماتها بمنع ضم الأراضي الفلسطينية، ودعا الدول التي حظرت منتجات المستوطنات الصهاينة إلى مواصلة جهودها. لكنه في الوقت نفسه، كان يدرك أن صوته - رغم صدقه - يصل من خلف شاشة، بينما يمتلك نتنياهو منصة كاملة.

ومن المثير للتأمل أن كلمةً مسجلةً، أُلقيت في غياب صاحبها، حققت حضوراً إعلامياً وسياسياً يفوق كثيراً ما كانت ستحققه كلمةٌ مباشرة. فالغياب المادي تحوّل إلى حضورٍ رمزيٍ أقوى، إذ جعل العالمَ كلّه يرى صورةَ الرئيس الذي مُنع من دخول مقرّ الأمم المتحدة، بينما جلس على منصتها من هو مطلوبٌ دولياً.

ثالثاً: انسحابُ الوفود ورمزيةُ المقاعد الفارغة

وعلاوة على ذلك، لم يقتصر التناقض على الجانب الفلسطيني فحسب، بل تجسد بشكل عملي عبر انسحاب الوفود ورمزية المقاعد الفارغة.

فما أن أعلن رئيسُ الجمعية العامة عن بدء كلمة الكيان الصهيوني، حتى بدأت الوفود بالنهوض ومغادرة القاعة، في مشهدٍ انسحابي جماعي لم يُشهد مثله من قبل بهذه الكثافة. عشراتُ المندوبين، تقدّر التقارير عدد الوفود التي غادرت أو أخلت مقاعدها بـ77 وفداً، من دولٍ عربيةٍ وإسلاميةٍ وأفريقيةٍ وآسيويةٍ وأوروبيةٍ وأمريكية لاتينية، خرجوا بشكلٍ منسّقٍ أو شبه منسّق، تاركين خلفهم مقاعدَ فارغةً كانت تتحدث بصوتٍ أعلى من أي خطاب.

المفارقة الأكثر إيلاماً أن نتنياهو اختار أن يرد على هذا الانسحاب بالتصعيد اللفظي. فوصف المنسحبين بأنهم «جبناء أخلاقياً»، ثم استدرك قائلاً: «إذا كان هناك أي جبناء أخلاقيين آخرين لم يغادروا القاعة، فالرجاء فعل ذلك الآن». هذا التصعيد اللفظي لم يكن مجرد رد فعل انفعالي، بل كشف عن فهم عميق للشرخ الذي أحدثه الانسحاب: فالمقاعد الفارغة لم تكن مجرد غياب جسدي، بل كانت شهادة أخلاقية على أن الكيان الغاصب قد فقد رصيده من الشرعية الدولية.

هذا الانسحاب ليس مجردَ بروتوكولٍ دبلوماسي، بل هو **"لغةُ الجسد الدبلوماسي"** التي تعبّر عن رفضٍ أخلاقي وسياسي. فهو يقول إن بعضَ الأصوات لا تستحق أن يُستمع إليها في المحافل الدولية، وإن وجودَ متهمٍ بارتكاب جرائم حرب على منصة الأمم المتحدة هو إهانةٌ لضحايا تلك الجرائم. وقد تكرّر هذا المشهد من العام الماضي، مما يعني أنه تحوّل إلى "تقليدٍ احتجاجي" جديد في العمل الدبلوماسي المتعدد الأطراف.

لكن ما يثير التحليل أيضاً هو الوفود التي بقيت في القاعة.



تلك الوفود، التي تمثل في غالبيتها حلفاءَ استراتيجيين للكيان الصهيوني أو دولاً ذات مصالحَ خاصة، اختارت أن تبقى وتستمع، بل إن بعضها صفّق في نهاية الكلمة. هذا البقاء ليس حياداً، بل هو موقفٌ سياسيٌ بامتياز، يعكس الانقسام العميق في الأسرة الدولية حول كيفية التعامل مع الملف الفلسطيني. فالمقاعد الممتلئة والمقاعد الفارغة شكّلت معاً خريطةً جيوسياسيةً جديدة، أكثر وضوحاً من أي قرارٍ للأمم المتحدة.

ومن التفاصيل الرمزية اللافتة ما رصدته عدساتُ المصورين لصهيوني يتجول بين المقاعد الفارغة ويدوّن ملاحظات، في مشهدٍ بدا وكأنه محاولةٌ لتوثيق "المقاطعين"، أو ربما لقراءةِ خريطة العزلة الإسرائيلية من زاويةٍ أخرى.

رابعاً: شوارعُ نيويورك تشهد.. المظاهرات وخلفياتها

لم يكن الصراعُ على الشرعية محصوراً داخل أسوار الأمم المتحدة، بل انتقل إلى شوارع نيويورك، حيث تزامنت الجلسة مع مظاهراتٍ حاشدةٍ نظمتها حركاتٌ مؤيدةٌ للفلسطينيين ومنظماتٌ حقوقية. مئاتُ المتظاهرين توافدوا إلى محيط مقرّ الجمعية العامة، رافعين لافتاتٍ تندد بالحرب على غزة، وتطالب بوقف فوري لإطلاق النار، وبمحاسبة المسؤولين الصهاينة.

خلفياتُ هذه المظاهرات متعددةٌ ومتشابكة. أولاً، هناك غضبٌ شعبيٌ عالميٌ متنامٍ على ما يجري في غزة، حيث تجاوز عدد الضحايا المدنيين أعدادٍ لم تعهدها الحروب الحديثة. ثانياً، هناك استياءٌ من ازدواجية المعايير التي تمارسها العواصم الغربية، والتي تتحدث عن حقوق الإنسان في أوكرانيا مثلاً، لكنها تصمت أو تتواطأ حين يتعلق الأمر بفلسطين. ثالثاً، هناك حركةٌ عالميةٌ متصاعدةٌ لمقاطعة كيان الاحتلال وسحب الاستثمارات منه وفرض العقوبات عليه(BDS)، وهي حركةٌ تجد في التجمعات الدولية فرصةً لتوسيع قاعدتها.

وقد بلغت الاحتجاجات ذروتها حين أحرق بعضُ المتظاهرين دميةً تمثل نتنياهو، في رسالةٍ رمزيةٍ ترفض تطبيعَ وجوده على المنصة الدولية. وتجاوزت المظاهرات حدودَ التعبير السلمي، إذ اعتقلت شرطة نيويورك أكثر من 103 متظاهرين، في مؤشرٍ على أن الدولة المضيفة، التي منعت عباس من الدخول، لم تتردد أيضاً في قمع الأصوات المعارضة لسياسات حليفها.

خامساً: ماذا يعني كُّل هذا؟

إن ما حدث في نيويورك ليس مجردَ حادثةٍ دبلوماسية عابرة، بل هو مؤشرٌ على تحولاتٍ عميقةٍ في النظام الدولي.

أولاً، هناك تآكلٌ متسارعٌ في شرعية المؤسسات الدولية، حين لا تُستخدم أدواتُها لخدمة العدالة، بل لخدمة مصالحَ أحادية.

ثانياً، هناك صعودٌ لحركاتٍ شعبيةٍ عالمية لم تعد تقبل بالروايات الرسمية، وتبحث عن بدائلَ للتعبير عن إرادتها.

ثالثاً، هناك عزلةٌ متزايدةٌ للكيان الصهيوني، حتى بين حلفائه التقليديين، حيث بدأت الفجوة بين الموقف الرسمي لبعض الحكومات والموقف الشعبي للشعوب الغربية تتسع بشكلٍ غير مسبوق.

إن منعَ عباس من الحضور لم يُضعف الموقف الفلسطيني، بل على العكس، فقد حوّله إلى ضحيةٍ مرئيةٍ للازدواجية الدولية. والانسحابُ الجماعي للوفود لم يكن مجردَ احتجاج، بل كان تصويتاً أخلاقياً ضد التطبيع مع الإفلات من العقاب. والمظاهراتُ في الشوارع كانت تعبيراً عن وعيٍ عالميٍ جديد، لم يعد يقبل بأن تُختزل القضية الفلسطينية في أرقامٍ وإحصاءات، بل يطالب بالعدالة كشرطٍ لأي سلامٍ حقيقي.

في نهاية المطاف، تبقى القاعةُ فارغةً جزئياً، لكن الضميرَ العالمي لم يعد كذلك. إن الكرسيّين الفارغين للوفد الفلسطيني لم يكونا علامةَ ضعف، بل كانا مرآةً عكست عيوب النظام الدولي. والمنصةُ التي وقف عليها نتنياهو لم تكن منصةَ انتصار، بل كانت منصةَ محاكمةٍ شعبيةٍ أمام كاميرا العالم.

إن دبلوماسيةَ الإقصاء التي تمارسها الإمبريالية الأمريكية قد تساهم في منعِ الأجساد من الدخول، لكنها لن تنجح أبداً في منعِ الأفكار من الانتشار، ولا في منعِ العدالة من أن تجد طريقها في النهاية. فالتاريخ يُعلّمنا أن الشعوب التي تُحرم من حقها في الحضور، لا تغيب أبداً، بل تتحول إلى صوتٍ لا يُسكت، وإلى قضيةٍ لا تُنسى.

وإذا كانت نيويورك قد شهدت هذا التناقض الصارخ بين الحضور والغياب، فإن العالم بأسره بات اليوم يشهد على أن العدالة ليست مجردَ شعاراتٍ تُرفع في القاعات، بل هي مطلبٌ شعبيٌ يتصاعد في الشوارع، ويكتب فصوله في كل يومٍ جديد، حتى لو كانت أقلامه من دمٍ ودموع.

إن التحول في الموقف الأمريكي، وصعود المعارضة للكيان الصهيوني داخل أمريكا نفسها، هو مؤشرٌ على أن التغيير قادم، وإن كان ببطء. وأن الدعم الأعمى للكيان المحتل لم يعد يخدم المصالح الأمريكية الحقيقية، ولا يتوافق مع القيم التي تدّعي أمريكا الدفاع عنها. وإن كان نتنياهو قد عاد إلى تل أبيب بعد ثماني ساعات فقط، فإن الرسالة التي تركها وراءه في نيويورك كانت واضحة: أن العزلة تتسع، وأن المحاسبة تقترب، وأن زمن الإفلات من العقاب ولّى إلى غير رجعة.



علي الجلولي

في الذكرى الثانية لاغتيال "سيّد المقاومة":

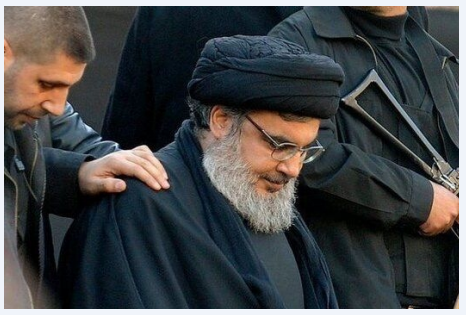
لبنان والمنطقة، إلى أين؟

مرت يوم 27 سبتمبر الذكرى الثانية لاغتيال حسن نصر الله، الأمين العام لحزب الله اللبناني في عملية صهيونية غادرة طالته وطالت عددا من قادة الصف الأول في الحزب والمقاومة. وبتصفية "السيّد حسن" يكون كيان الاحتلال قد حقق أحد أهم أهدافه في لبنان وفي المنطقة، كما أن انسحاب "سيّد المقاومة" من الساحة له تبعاته سواء الحسية المباشرة أو في شكل تداعيات لا زالت مستمرة ومتواصلة سواء في لبنان أو في محيطها الإقليمي.

"السيّد حسن" زعيم انتصارات المقاومة

يعتبر حسن نصر الله من القادة اللبنانيين الذين استمروا لمدة طويلة نسبيا في زعامة حركة مقاومة تعرضت إلى عمليات تصفية واغتيال طالت لفيفا هاما من قادتها بمن فيهم الأمين العام السابق "عباس موسوي" الذي اغتيل أشهرا فقط بعد انتخابه للمسؤولية الأولى في الحزب. ويعتبر نصر الله رفيقا لموسوي وتلميذا له، ترافقا منذ أواسط السبعينات حين التحقا بحركة أمل التي شكلت الإطار السياسي والتنظيمي لأبناء الطائفة الشيعية. لكن التطورات اللاحقة وخاصة منذ الاجتياح الصهيوني للبنان صائفة 1982 خلقت فرزا جديدا في الساحة اللبنانية بما فيه صلب الساحة الشيعية بولادة تنظيم جديد تسمى باسم "حزب الله" الذي لم يعلن عن ولادته إلا سنة 1985. حزب انخرط في العمل المسلح ضد الاجتياح مستفيدا من الدعم المادي والمعنوي السخي من "الحرس الثوري" وليد الثورة الإيرانية التي دكت نظام الشاه ودخلت فاعلا أساسيا في المنطقة. كان الشاب حسن من أبرز المؤسسين ومن أكثرهم حماسا وهو الذي مزج تكوينه السياسي والفقهي المذهبي بالنشاط العسكري ممّا بوّأه مواقع قيادية انتهت بتكليفه بالأمانة العامة بعد عزل الأمين العام الأول "صبحي الطفيلي" (1989/1991) بسبب خلاف عميق ليعوّضه الموسوي الذي تمت تصفيته بعد أقل من عام من تكليفه ليعوضه نصر الله الذي استمر من 1992 إلى لحظة اغتياله.

ارتبطت قيادة "السيّد حسن" للحزب والمقاومة بتغيرات عميقة شهدها لبنان والمنطقة والعالم. ففي سبتمبر 1989 تم إمضاء "اتفاق الطائف" الذي أنهى الحرب الأهلية المشتعلة منذ 1975، وهو اتفاق انتقده حزب الله في البداية لكنه



انخرط في تطبيقاته خاصة وأنه الاتفاق الذي صادر كل السلاح غير النظامي بما فيه سلاح "جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية - جمول" الذي كان موجها إلى الغزاة الصهاينة، واستُثنِي الحزب من هذا الإجراء بتدخل سوري قويّ في إطار تسوية مع السعودية تهمّ ضبط الأدوار والتحالفات على مجمل الإقليم. واصل حزب الله المقاومة وطور قدراته ووجه الضربات الموجعة للوجود الصهيوني وأعوانه (جيش أنطوان لحد في الجنوب) ممّا اضطر العدو إلى الانسحاب سنة 2000 ليبرز حزب الله حزب الانتصارات التي تعززت سنة 2006، وفي الحروب الخاطفة (عناقيد الغضب...) تربّع الحزب فاعلا رئيسيا في لبنان والمنطقة، وقد أظهرت صفقات تبادل الأسرى ونشر ثقافة المقاومة التي لعبت فيها خطب نصر الله دورا مميزا، وعززت مكانة الحزب وزعيمه الذي بذل مجهودا هاما ومميزا في محاولة الخروج من جبة القائد الطائفي إلى الزعيم الوطني والقومي وحتى الإنساني وهو ما تفطن إليه السيّد في الفترة الأخيرة من حياته التي عرفت ذروة نضجه السياسي بما حوله خاصة منذ عملية "طوفان الأقصى" إلى أيقونة أممية تحظى بالتقدير والاحترام من قبل القوى الثورية والتحررية في كل العالم. لقد كان اغتيال نصر الله خسارة كبرى لا لحزب الله والمقاومة ولبنان فحسب، بل أيضا لمجمل حركة التحرر الوطني العربية والعالمية. لقد بلغ الشهيد درجة عالية من القدرات التكتيكية والاستراتيجية، ومن تحليل الأوضاع المحلية والإقليمية والدولية، لذلك كانت تصفيته على جدول أعمال الآلة العسكرية الصهيونية لمدة عقود من الزمن نجح في تحديها، لكنها وصلت إليه في لحظة حرجة من لحظات الصراع العربي الصهيوني.

المقاومة اللبنانية، الأمجاد ونقاط الضعف

ممّا لا شك فيه أن تجربة "السيّد حسن" ارتبطت طيلة قرابة الأربع عقود بأدق فترة عاشها لبنان والمنطقة، ولا شك أن الشهيد شكل نموذجا استثنائيا على رأس حركة هي في الأصل طائفية ومذهبية. لقد حققت هذه الحركة أمجاد لبنان المعاصر بدك جيش الاحتلال وتحقيق انتصارات هامة عليه رغم مقدراته المادية الضخمة. لكن نقطة الضعف الكبرى التي ظلت تلاحق حزب الله منذ ولادته كانت طائفيته. لقد تزامن تأسيس الحزب مع ولادة "جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية - جمول" يوم 16 سبتمبر 1982 والتي كانت ردا وطنيا على الاجتياح. ردا لا طائفيا تصدرته ونادت إليه وانخرطت فيه قوى وطنية عابرة للطوائف هي الحزب الشيوعي ومنظمة العمل الشيوعي والحزب القومي السوري الاجتماعي وحزب البعث والحزب التقدمي الاشتراكي. لقد شكلت ولادة حزب الله إضافة للمشهد الطائفي وتعزيزا للقوى الطائفية رغم انخراطه المبكر والجريء في العمل المسلح ضد الوجود الصهيوني والأمريكي والفرنسي، واستهدافه أكثر من مرة للقوى الانعزالية المرتبطة بجيش الاحتلال. لم يعزز الحزب العمل الوطني اللاطائفي بل تصادم معه وصفى بعض رموزه (مهدي عامل مثلا). ورغم عمله الطويل وتضحياته وبطولاته وتصدره للانتصارات إلا أنه حرم قسما هاما من الشعب اللبناني من الانتماء العضوي للمقاومة التي بقيت حكرا على الهوية الطائفية. لقد تعززت البيئة الحاضنة للمقاومة وتحدت الحدود الطائفية والمذهبية والمناطقية، وتحوّل "السيّد حسن" إلى زعيم وطني يحظى بالتقدير والتبجيل من كل الصف الوطني اللبناني، الصف اللاطائفي، الصف المعادي للصهيونية والامبريالية، والمعادي أيضا ولنفس الدرجة للطائفية التي ظلت على الدوام أحد ورقات تقسيم لبنان والمنطقة بافتعال محاور صراع رجعية لا تستفيد منها إلا الدوائر الاستعمارية وخدمها، ولا أدلّ على ذلك ممّا يعيشه لبنان اليوم بعد الانكسارات التي تعرضت لها المقاومة في لبنان وفلسطين، وهو ما شرّع الباب أمام القوى الانعزالية الطائفية العميلة من أضراب سمير جعجع وآل جميّل وسكان القصور الطائفية الثلاثة (قصور بعبدا والسرايا ورأس التينة) من تمريغ أنف لبنان في تراب الخضوع لإرادة الإرهابيين مجرمي الحرب ترامب وناتن ياهو.

لبنان العلماني لا لبنان الطائفي

لقد فقد لبنان الوطني أحد زعمائه الأفذاذ في لحظة مفصلية دقيقة من تاريخه. لحظة قد تكون هي الأخطر في التاريخ المعاصر للبنان والمنطقة. لكن إرادة الشعب اللبناني الذي لم يعرف طوال العقود المتتالية إلا الحروب والعدوان والتدمير سيعرف كيف يخرج من عنق الزجاجة، وكيف يحول الانتكاسات إلى مخارج للنصر. إن تجربة لبنان القريبة تقدم أروع الملاحم التي قادتها أسلم المقاربات، لقد تصدت القوى الوطنية اللبنانية للحرب الأهلية وللاختراق الصهيوني وللطائفية ببعث "الحركة الوطنية اللبنانية" سنة 1977 والتي كان من قادتها المعلم كمال جنبلاط. لقد شكلت الحركة الإجابة اللبنانية على خطة تفكيك لبنان بواسطة أيادي أمراء الطوائف المدعومين من أمراء البترودولار ومن مطابخ القرار السياسي والاستخباراتي الإقليمي والدولي. وشكل بعث "جمول" في 1982 والتي قام أبطالها بتنفيذ العملية الأولى وحبر البيان التأسيسي لم يجف بعد. "جمول" التي أبدعها أبناء لبنان المعادين للطائفية من أضراب الشهيد جورج حاوي ومحسن إبراهيم وقادة آخرون.

إن لبنان اليوم الذي التحق حكامه بقطار التطبيع، لبنان المحتل والذي تعجز بنادق أمرائه العملاء على إطلاق رصاصة واحدة، لبنان الجريح الذي يرثي حسن نصر الله وجورج حاوي وكمال جنبلاط وسناء المحيدلي وسمير القنطار ومهدي عامل وحسين مروة وغيرهم من رموزه، لبنان الإرث النير لا خيار أمامه إلّا حرق ورقة الطائفية والتخلص منها باعتبارها وباء ومرضا عضالا. إن شفاء لبنان يتمّ باستخلاص دروس الانتصار ودروس الهزائم والنكسات. إن لبنان العلماني، الوطني، المواطني، المعادي للاحتلال وللإمبريالية والصهيونية هو لبنان القادر على المواجهة وتحويل أرضه إلى مقابر للغزاة. دونا عن ذلك سيبقى لقمة سائغة على طاولة أعدائه المحليين والخارجيين.



ميساء الحمادي

رجعوا التلامذة

في 21 سبتمبر، خرجت أولى التحركات من ثانوية Saint-Exupéry في Créteil، بعدما اصطدم التلامذة مباشرة بتفاقم التفاوت الطبقي من منطقة إلى أخرى. ففي الوقت الذي تُجهّز فيه بعض المدارس طيلة الصيف لاستقبال التلاميذ في أبهى حلة، تجد مدارس أخرى، خصوصًا في المناطق الشعبية، نفسها أمام النقص في المدرسين، والاكتظاظ، وتهالك التجهيزات، وظروف الدراسة الصعبة، والضغط المرتبط بالولوج إلى الجامعة، وصولًا إلى ارتفاع درجات الحرارة داخل الأقسام.

اندلاع الشرارة

من هنا اندلعت شرارة التحركات، وانتقلت من مؤسسة إلى أخرى، ومن ضاحية إلى أخرى، قبل أن تتجاوز جهة باريس وتصل إلى مختلف أنحاء فرنسا. وساعدت شبكات التواصل الاجتماعي، وخاصة Snapchat وTikTok وInstagram وWhatsApp، على تسريع هذا الانتشار؛ ففي بعض المدارس كان التلامذة يتبادلون مواعيد التحركات وطرق إغلاق المؤسسات عبر مجموعات Snapchat، بينما انتشرت الصور ومقاطع الفيديو على نطاق أوسع.

في 29 سبتمبر، كانت التحركات قد وصلت إلى نحو 410 ثانويات، وفق المعطيات المنشورة آنذاك. وبعد أيام قليلة، تجاوز عدد المؤسسات المعنية بالتحركات الألف، بينها 222 مؤسسة شهدت إغلاقًا فعليًا. وبحلول 2 أكتوبر، كانت نحو 400 مؤسسة لا تزال مغلقة، فيما أعلنت السلطات عن مئات المؤسسات التي شهدت تحركات.

السلطة تواجه التحركات بالقمع

كما وقعت مواجهات مع قوات البوليس، وارتفع عدد الإيقافات بسرعة، وكان عدد كبير من الموقوفين من القُصّر. وسُجلت إصابات في صفوف التلامذة والعاملين، كما فُتح تحقيق بعد إصابة تلميذ إصابة خطيرة خلال تدخل البوليس. وفي خضم ذلك، بدأت صور ومقاطع التدخلات الأمنية تنتشر على نطاق واسع، لتضيف إلى الاحتجاج على ظروف التعليم احتجاجًا آخر يتعلق بطريقة تعامل الدولة مع المحتجين. وهنا يظهر هشاشة الخطاب الغربي عن «حقوق الإنسان» و«الديمقراطية» حين يُختبر داخل حدوده الاجتماعية المباشرة. فالإمبرياليات قادرة على إنتاج خطاب واسع حول الحريات والحقوق والقيم الديمقراطية عندما تتحدث عن المستعمرات، لكنها تُختبر فعليًا عندما يطالب مراهقون داخل مدنها بهذه الحقوق في صورتها اليومية مدرسة صالحة، تعليم متكافئ، ظروف تحفظ الكرامة، وحق في مستقبل لا تحدده الطبقة والمكان الذي ولد فيه الإنسان.

وهذا ليس خاصًا بفرنسا. كلما دخلت أحد المستعمِرات في اختبار مباشر مع قضية إنسانية أو اجتماعية، يظهر الفرق بين الصورة التي تقدمها عن نفسها وبين الممارسة الفعلية لمؤسساتها. فالخطاب يمكن أن يكون عالميًا، أما الاختبار فهو محلي ومادي، ويُقاس بما يعيشه الإنسان في مدرسته ومكان عمله وحيّه ومستقبله.

البحث عن "المحرّض"

والمأساة أن الدولة نفسها لا تنكر بالكامل وجود المشكلة. فقد تحدث وزير التربية عن مشروعية بعض مطالب التلامذة، في الوقت الذي تحوّل فيه الخطاب الحكومي والسياسي سريعًا نحو اتهام حزب «فرنسا الأبية» وشخصيات من اليسار باستغلال الحركة والمساهمة في تأجيجها. كما اتهمت الحكومة وأطراف من اليمين الحزب بمحاولة ركوب الاحتجاج، ووصل النقاش لدى بعض الشخصيات اليمينية إلى طرح مسألة حظر الحزب.

وهنا تحديدًا تعيد ذات الآليات السياسية الكلاسيكية إنتاج نفسها فعندما تقرع الاحتجاجات أبواب الأروقة وتهدد راحة السلطة، من أصغر موظف إلى أكبر مسؤول، يصبح البحث عن "المحرّض" أسهل من البحث في شروط إنتاج الغضب نفسه.

لا يعني ذلك أن القوى السياسية لا تستطيع استثمار الاحتجاجات؛ تستطيع، وقد فعلت ذلك تاريخيًا. لكن تحويل النقاش كله إلى سؤال: «من حرّض هؤلاء؟» يتجاهل السؤال الأهم: لماذا وجد آلاف التلامذة أصلًا ما يكفي من الأسباب للنزول إلى الشارع؟

وفي هذا السياق، يبدو أن اليمين يعاني من نوع من البارانويا السياسية عابرة للحدود، فهاجس المؤامرة يجعل كل غضب اجتماعي يبدو وكأنه مؤامرة مدبّرة من جهة خفية، وكل احتجاج لا يمكن تفسيره من خلال أسبابه الاجتماعية إلا باعتباره نتيجة لمحرض خارجي. يصبح "المحرّض" حاضرًا قبل أن يُسأل عن الواقع الذي جعل الاحتجاج ممكنًا.

أزمة اقتصادية حادّة

وفي الوقت نفسه الذي يكشف اليمين عن مرضه العضال خرج موظفو القطاع العام في تحركات واسعة احتجاجًا على الأجور وظروف العمل والسياسات المرتبطة بميزانية 2027. وشملت التعبئة قطاعات مختلفة من الوظيفة العمومية، في سياق ميزانية تتجه نحو خفض العجز وتشديد ضبط الإنفاق. وقد أكدت الحكومة أن مشروع ميزانية 2027 يتضمن 54 مليار يورو من جهود التوفير، منها 43 مليارًا من الإجراءات الجديدة.

أما الدين العمومي الفرنسي، فقد بلغ في نهاية الربع الثاني من سنة 2026 نحو 3.5955 تريليون يورو، أي 119% من الناتج المحلي الإجمالي، وفق المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية الفرنسي.

وتُفسَّر حدة ردود الفعل تجاه التلامذة أيضًا بكون التعليم أحد أكثر القطاعات قابلية للاشتعال؛ لأنه يمس المستقبل مباشرة. العامل يدافع عن شروط عمله الحالية، أما التلميذ فيعارض الحياة التي قد يجد نفسه مضطرًا إلى تقاسمها يومًا ما مع العامل نفسه. ولذلك فإن الاحتجاج داخل المدرسة لا يتعلق فقط بما يحدث داخل القسم، وإنما بما ينتظر هذا الجيل خارجه.



الحركة الشبابية تنتعش في كّل قارّات العالم

ولهذا لم يكن من المصادفة أن تنتشر الاحتجاجات بسرعة بين جيل يعيش أصلًا في فضاء رقمي مشترك. صورة واحدة لمدرسة مغلقة أو مواجهة مع البوليس يمكن أن تنتقل خلال دقائق من مدينة إلى أخرى، فتتحول التجربة المحلية إلى تجربة يتعرف عليها آخرون باعتبارها تجربتهم هم أيضًا.

ومنذ العقد الأخير، ظهرت موجات شبابية في مناطق مختلفة من العالم: من هونغ كونغ وتايلاند إلى سريلانكا، ثم احتجاجات بنغلاديش وكينيا وصربيا في 2024، وموجات أخرى في إندونيسيا ونيبال والمغرب ومدغشقر وغيرها في 2025. تختلف الأسباب جذريًا من بلد إلى آخر، لكن ثمة عنصرًا مشتركًا في عدد من هذه التجارب: جيل شاب يستخدم أدوات الاتصال الرقمية لبناء قدرة سريعة على الانتشار، ثم ينقل الغضب الافتراضي إلى الشارع.

وهنا يمكن قراءة الاحتجاج الفرنسي ضمن ظاهرة أوسع، دون أن يعني ذلك أن كل هذه الحركات متشابهة.

الشباب في أكثر من مكان أثبت خلال السنوات الأخيرة أنه قادر على فتح شقوق في جدار العبث ويلامس معطيات الواقع بأصابع من الشجن ليفرض قضية كانت السلطة تفضل غض النظر عنها، وأن يحول مشكلة محلية إلى قضية وطنية خلال أيام، وأن يخلق لغة احتجاج خارج القنوات السياسية التقليدية.

لكن التجارب نفسها تكشف حدود ذلك. فالاحتقان يمكن أن ينتشر بسرعة، لكنه يمكن أيضًا أن يُمتص بسرعة. قد يحصل المحتجون على لجنة حوار، أو وعود بالإصلاح، أو تنازلات محدودة، أو تغيير في الخطاب الرسمي، ثم يعود البناء الاجتماعي الذي أنتج الاحتجاج إلى العمل كما كان.

هل تؤازر الحركة الاجتماعية انتفاضة الشباب التلمذي؟

هنا يصبح الفرق بين احتجاج شبابي واسع وحركة اجتماعية أوسع أكثر وضوحًا.

ماي 1968 يقدم المثال الفرنسي الأشهر. بدأت الأزمة في الجامعات، لكن اللحظة التي غيّرت حجمها كانت دخول العمال إلى الإضراب،

«

عمر الهمامي

فرنسا: حين تتحوّل الأزمة الاقتصادية إلى صراع اجتماعي

ما يحدث في فرنسا اليوم ليس مجرد موجة احتجاج عابرة، ولا خلافًا تقنيًا حول مشروع ميزانية أو نسبة من العجز. خلف المظاهرات والإضرابات والاحتجاجات الطلابية يقف سؤال أعمق: من يتحمل كلفة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، ومن يستفيد من الخيارات التي تُتخذ باسم إنقاذ الاقتصاد؟

تعيش فرنسا منذ سنوات تحت ضغط متزايد من ارتفاع الدين العام، وضعف النمو، وارتفاع تكاليف الطاقة والمعيشة، فيما تواجه الدولة ضغوطًا متواصلة لتقليص العجز. وفي مواجهة ذلك، تتجه الحكومة إلى إجراءات تستهدف الإنفاق العمومي وتجميد بعض الأجور والمعاشات، وهو ما أثار اعتراض النقابات وقطاعات واسعة من الموظفين والعمال.

لا يمكن فصل هذه الإجراءات عن طبيعة النظام الاقتصادي نفسه. فحين تقع الأزمة، يصبح السؤال حول توزيع الخسائر مركزيًا: هل تُحمّل الشركات وأصحاب الثروات ورأس المال الجزء الأكبر من الكلفة، أم يتحملها أصحاب الأجور والموظفون والمتقاعدون ومستخدمو الخدمات العمومية؟

وهنا يظهر البعد الطبقي للأزمة.

فالمدرس الذي يواجه اكتظاظ الأقسام ونقص المدرسين، والعامل الذي يكافح للحفاظ على قدرته الشرائية، والموظف الذي يواجه تجميد الأجور، والطالب الذي يجد مؤسسة تعليمية تعاني نقص الموارد، جميعهم يواجهون نتائج ملموسة لسياسات اقتصادية ومالية تُتخذ على مستوى الدولة.

وفي المقابل، تُقدَّم المحافظة على التوازنات المالية وثقة الأسواق وخفض الدين باعتبارها ضرورات لا بديل عنها. غير أن السؤال الذي تطرحه الحركة الاجتماعية هو: ضرورات بالنسبة إلى من؟

هذه النقطة تحديدًا تجعل الاحتجاجات الفرنسية تتجاوز المطالب القطاعية. فالإضراب من أجل الأجر لا يتعلق بالأجر وحده، والاحتجاج من أجل المدرسة لا يتعلق بالمدرسة وحدها؛ إنهما جزء من صراع أوسع حول شكل المجتمع الذي تريد الدولة بناءه، وحول العلاقة بين العمل والثروة والإنفاق العام.

ومن هنا تكشف الأزمات الرأسمالية بصورة أوضح التناقض بين الإنتاج الاجتماعي للثروة وبين الملكية الخاصة لجزء كبير منها. فالثروة تُنتج بعمل ملايين الأشخاص، لكن توزيعها لا يتم بصورة متساوية، وعندما تظهر الأزمات يصبح التفاوت أكثر وضوحًا.

هذا لا يعني أن كل متظاهر في فرنسا يتبنى التحليل نفسه، ولا أن الحركة الاحتجاجية موحدة سياسيًا أو فكريًا. فالنقابات لها مطالبها، والطلاب لهم مطالبهم، والقطاعات المهنية المختلفة لها حساباتها، كما توجد داخل الحركة الاجتماعية اتجاهات سياسية متعددة ومتناقضة أحيانًا.

لكن المشترك بينها هو رفض أن تكون الطبقات الشعبية هي الطرف الذي يدفع وحده ثمن الأزمة.

إن الدفاع عن الخدمات العمومية ليس مسألة تقنية. المدرسة والمستشفى والنقل والخدمات الاجتماعية هي، بالنسبة إلى ملايين المواطنين، حقوق أساسية وليست سلعًا يمكن التعامل معها فقط بمنطق الربح والخسارة. وعندما يؤدي التقشف إلى إضعاف هذه الخدمات، فإن أثره لا يتوزع بالتساوي؛ فالفئات الأكثر ثراء تستطيع تعويض جزء من تراجع الخدمة العامة باللجوء إلى القطاع الخاص، بينما تعتمد الطبقات الشعبية عليها بصورة أكبر.

ومن هنا يمكن فهم الغضب الذي يتصاعد في الشارع الفرنسي. فالمسألة بالنسبة إلى كثير من المحتجين ليست فقط مقدار الزيادة في الأجر، وإنما الشعور بأن نموذجًا اقتصاديًا كاملًا يطلب منهم باستمرار تقديم التضحيات، بينما تبقى الثروة مركزة في أعلى الهرم الاجتماعي.

إن الأزمة الفرنسية تفتح من جديد النقاش حول معنى العدالة الاجتماعية في مجتمع رأسمالي متقدم: هل تكون الأولوية لضبط الحسابات المالية مهما كانت الكلفة الاجتماعية، أم لإعادة توزيع الثروة وحماية الخدمات العامة والقدرة الشرائية؟

لا توجد إجابة واحدة يتفق عليها الفرنسيون، لكن الشارع قدّم إجابة واضحة عن شيء آخر: أن قطاعات واسعة من المجتمع لم تعد مستعدة لقبول أن تُتخذ القرارات الاقتصادية بعيدًا عن آثارها على حياة الناس.

ولهذا فإن متابعة ما يجري في فرنسا لا ينبغي أن تقتصر على أعداد المتظاهرين أو حجم الإضرابات. الأهم هو فهم الصراع الاجتماعي الذي يقف خلفها: صراع حول الأجور، والثروة، والخدمات العمومية، ودور الدولة، ومن يتحمل كلفة الأزمات.

وفي هذا المعنى، تبدو الاحتجاجات الفرنسية جزءًا من سؤال أوسع يطرح نفسه في المجتمعات الرأسمالية المعاصرة: حين تتراكم الأزمات، هل يدفع ثمنها من يملك أقل، أم يعاد توزيع الثروة والعبء الاقتصادي بصورة أكثر عدالة؟

ذلك هو جوهر الصراع الاجتماعي الذي يخرج اليوم إلى شوارع فرنسا، وهو أيضًا السبب الذي يجعل هذه الاحتجاجات تتجاوز حدود الميزانية الفرنسية لتصبح مناسبة جديدة للنقاش حول مستقبل النموذج الاقتصادي والاجتماعي نفسه.



وامتداد الإضرابات إلى قطاعات واسعة، حتى وصل عدد المضربين إلى ملايين وتوقفت أجزاء كبيرة من الاقتصاد والنقل والخدمات. عندها لم تعد المسألة تخص الطلبة وحدهم، بل أصبحت مواجهة اجتماعية شاملة.

وفي فرنسا الحالية، ما زال من المبكر وضع علامة مساواة مع 1968. لكن تزامن الاحتجاجات الطلابية مع تحركات واسعة في القطاع العام يعيد طرح السؤال نفسه: هل ستبقى الحركة موزعة بين قطاعات منفصلة، أم ستجد مطالبها نقاط التقاء؟

فالسلطة تستطيع التعامل مع احتجاج تلامذة مدرسة بعد مدرسة. تستطيع إغلاق مؤسسة، إرسال البوليس، فتح تحقيق، إطلاق منصة حوار، أو تقديم تنازل جزئي. لكنها تواجه مسألة مختلفة تمامًا عندما يصبح الاحتجاج مرتبطًا بمن يعملون داخل المدرسة، وبمن يعملون في المستشفيات، وبالموظفين العموميين، وبالنقابات، وبقطاعات النقل والخدمات والإنتاج.

لذلك إن ما تكشفه فرنسا الآن هو شيء أكثر تعقيدًا جيل جديد يرفض أن يكون متلقيًا صامتًا لنتائج قرارات لم يشارك في صنعها، لكنه لم يحسم بعد الشكل الذي يستطيع به تحويل هذا الرفض إلى قوة منظمة ومستدامة.

وهذه ليست ملاحظة تخص فرنسا وحدها. من بنغلاديش إلى كينيا، ومن صربيا إلى المغرب ومدغشقر، مرّ الشباب خلال السنوات الأخيرة بلحظات مختلفة من الاحتجاج والانتفاض. في بعض الحالات نجح الضغط في إسقاط قرارات أو حكومات، وفي حالات أخرى جرى احتواء الغضب أو تفكيك الحركة أو استيعاب بعض مطالبها.

وما يتكرر هو أن السلطة تستطيع امتصاص موجة الاحتجاج أسرع مما تستطيع معالجة البنية الاجتماعية التي أنتجتها. فإذا بقي الغضب محصورًا في لحظته، يمكن احتواؤه. أما إذا وجد طريقه إلى التنظيم، وإلى مطالب مشتركة بين الشباب والعاملين، وإلى مواقع القوة الاقتصادية والاجتماعية، فإن طبيعة المسألة نفسها تتغير. ويمكن فعلًا الحديث عن إمكانية تغيير الواقع، لا عن مضاعفة مساحيق التجميل لإخفائه لبعض الوقت؛ فما إن تهطل أمطار الواقع حتى يذوب كل ذلك المكياج، ويعود الواقع، بكل ما يحمله من قبح وتناقضات، ليقف من جديد كفزاعة في وجه الجميع.

حبيب الزموري

هل استنفذت منظمة الأمم المتحدة مبررات وجودها

تستعد دول العالم يوم 24 أكتوبر القادم لإحياء الذكرى الـ 81 لدخول ميثاق منظمة الأمم المتحدة حيز التطبيق محددا أهداف المنظمة بحفظ السلام والأمن الدوليين ودعم التقدم الاجتماعي والتنمية الاقتصادية إلى جانب تعزيز احترام حقوق الإنسان. إن المتابع لحصيلة منظمة الأمم المتحدة منذ تأسيسها وللعلاقات الدولية اليوم يستنتج دون عناء كبير تحوّل هذه المنظمة إلى جزء من أزمة النظام العالمي السائد أكثر من كونها آلية من آليات معالجة أزماته الهيكلية والدورية. ويعود عجز منظمة الأمم المتحدة عن تحقيق الأهداف التي تمّ تحديدها لها بدرجة أساسية إلى ظروف نشأتها وطبيعتها الهيكلية.

فمصطلح "الأمم المتحدة" نفسه ليس محايدا إذ كان تعبيرا مكثفا عن طبيعة الصراع الذي كان يخيم على العالم في أربعينات القرن العشرين. إذ استُعمل لأول مرة في جانفي سنة 1942 من قبل الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت في اجتماع 26 دولة على رأسها الدول الأربع الكبار الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي والمملكة المتحدة والصين في سياق السعي إلى توحيد جهودها في مواجهة دول المحور حيث قامت بتوقيع وثيقة عرفت باسم "إعلان الأمم المتحدة" تمّ فيها إقرار مبادئ "ميثاق الأطلسي"[1].

منظمة على مقاس المنتصرين في الحرب العالمية الثانية

بنهاية الحرب العالمية الثانية بانتصار الحلفاء على دول المحور تمّ تحويل تحالفات الحرب إلى أمر واقع في العلاقات الدولية بتأسيس منظمة الأمم المتحدة سنة 1945 على أمل تجنيب البشرية ويلات الحروب والمجاعات. ولكن سرعان ما برزت التناقضات والصراعات بين حلفاء الأمس وبرز معها عجز المنظمة الناشئة عن كبح تعطش القوى العظمى للهيمنة والاعتداء على سيادة الشعوب وحقها في تقرير مصيرها. فأيام قليلة بعد استسلام ألمانيا النازية أصبحت منظمة الأمم المتحدة آلية من آليات الاقتسام الاستعماري الجديد للعالم بشرعنة تقسيم مناطق النفوذ بين القوى العظمى المنتصرة في الحرب وكان انحياز المنظمة للمعسكر الامبريالي الغربي واضحا سواء في تقسيم برلين أو في تواطؤها مع الولايات المتحدة في حرمان الصين من مقعدها بعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية سنة 1949، هذا دون إغفال عجز المنظمة عن كبح جماح اعتداءات الامبريالية الأمريكية السافرة على سيادة شعوب ودول رغم عضويتها فيها على غرار:

– الحرب الكورية 1950-1953: تدخل عسكري واسع في شبه الجزيرة الكورية.

– حرب فيتنام 1955 – 1975: تدخل عسكري طويل انتهى بانسحاب أمريكي وهزيمة سياسية وعسكرية بارزة.

– الانقلابات والعمليات السرية: دعم وتدبير انقلابات لإسقاط حكومات منتخبة أو مناهضة لواشنطن في عدة دول مثل إيران (1953)، تشيلي (1973)، وغواتيمالا (1954)

– غزو بنما 1989: تدخل عسكري مباشر لإسقاط حكومة مانويل نورييغا واعتقاله. حرب الخليج الثانية 1991: إخراج القوات العراقية من الكويت ثم فرض حصار طويل.

– غزو أفغانستان2001: تدخل عسكري تحت غطاء "الحرب على الإرهاب" استمر عقدين من الزمن.

– غزو العراق 2003: إسقاط النظام العراقي بدعوى امتلاكه أسلحة دمار شامل بتواطئي كامل مع المنظمة الأممية

– التدخلات المستمرة والعمليات الخاصة: شملت ضربات وغارات وتدخلات غير مباشرة في عدة دول بالشرق الأوسط وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، وصولاً إلى الأزمات والتوترات المستمرة مع دول مثل إيران وفنزويلا.

كما حرص "الأربعة الكبار" المؤسسون على ضمان تحكمهم في آليات اتخاذ القرار داخل أجهزة المنظمة لضمان تعطيل أي قرار يمس من مصالحهم عبر منح أنفسهم حق النقض (الفيتو) الذي تم استعماله بكثافة خاصة من قبل الاتحاد السوفياتي ثم روسيا (143 مرة) والولايات المتحدة الأمريكية (83 مرة) وهو ما جعل قرارات المنظمة في قضايا مصيرية تتعلق بحياة أو موت مئات الآلاف من البشر مجرد حبرا على ورق.

هل مازالت الإنسانية محتاجة إلى المنظمة الأممية

لئن كانت المنظمة الأممية منذ تأسيسها وحتى مطلع التسعينيات جبهة من جبهات الحرب الباردة ووسيلة للحيلولة دون تأرجح توازن الرعب بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية وتحوله إلى مواجهة مباشرة قد تحكم على العالم بالفناء، فإنها تحولت منذ انهيار الاتحاد السوفياتي إلى ما يشبه الإدارة الملحقة بوزارة الخارجية الأمريكية وقد تجسدت هذه التبعية الكاملة لمشيئة الإمبريالية الأمريكية في الدور الذي لعبته في حملة التضليل الهائلة التي قامت بها عبر مختلف أجهزتها بالتنسيق التام مع الولايات المتحدة للتمهيد لغزو العراق سنة 2003.

إن هذا الدور السياسي والديبلوماسي "القذر" المتواطئ مع القوى الإمبريالية هو ما سيبقى عالقا في ذهن شعوب العالم مهما كانت إنجازات ونجاحات المنظمة عبر أجهزتها الأخرى المتدخلة في مجالات التغذية والصحة والبيئة والتعليم ... ورغم انتفاع الملايين من سكان الكرة الأرضية من برامج مقاومة الفقر وسوء التغذية والأمية التي تمولها وتسهر على تنفيذها المؤسسات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة كل في مجال تخصصها. وهذه البرامج نفسها تبقى رهينة توفر التمويل الضروري لتنفيذها والمتأتي أساسا من الدول الأعضاء حيث تساهم الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 22% في ميزانية المنظمة الأممية والصين بنسبة 12% واليابان بنسبة 8%



وألمانيا بنسبة 8 % علما وأن المنظمة مدينة للولايات المتحدة بحوالي 04 مليارات دولار سددت منها خلال فيفري الفارط 160 مليون دولار بعد تشكيات من المنظمة من أزمة مالية كبيرة تهدد تواصل عدة برامج أممية ومست حتى التسيير اليومي للمنظمة.

إن تبعية المنظمة الأممية المفرطة للقوى الامبريالية في العالم وتحولها إلى جهاز بيروقراطي دولي واهتراء سمعتها بسبب الأدوار السياسية التي لعبتها ولا زالت والتي غطت على كل الأبعاد الإنسانية الأخرى في نشاطها جعل التساؤل عن مدى وجاهة تواصل الاعتراف بها كمنظمة أممية راعية للسلم العالمي وهي التي أشاحت بنظرها عن مئات المجازر والاعتداءات والتصفيات العرقية بل وفرت غطاء أمميا لأكثر من اعتداء على سيادة الشعوب، تساؤلا مشروعا بوصفها جزء لا يتجزأ من نظام دولي متوحش تفاقمت فيه الاعتداءات على القيم التي تأسست عليها المنظمة الأممية نفسها وعلى التوازنات البيئية للكوكب الذي نعيش فيه.

لقد كانت منظمة الأمم المتحدة، مهما كان نبل الشعارات التي ترفعها في ميثاقها، تعبيرا سياسيا مكثفا عن موازين القوى التي أفرزتها الحرب العالمية الثانية ولم تكن بأي حال من الأحوال منظمة منفصلة عن الواقع الدولي وأي حديث عن استبدال هذه المنظمة بهيكل بديل أكثر إنسانية وأكثر فاعلية في الدفاع عن حقوق الإنسان والشعوب وعن التوازنات البيئية التي دمرتها الآلة الصناعية للرأسمالية العالمية يعتبر حديثا مثاليا، طوباويا ما لم يكن مقترنا بحركة نضالية أممية ضد النظام الدولي السائد من أجل تغيير موازين القوى فيه لصالح الأمم والشعوب المضطهدة .

هوامش:

(1) الذي وقّعه رئيس الوزراء البريطاني في وقتها ونستون تشرشل والرئيس الأمريكي الأسبق فرانكلين روزفلت في أوت 1941 وشكل حجر الأساس لفكرة المنظمة، حيث تضمن مبادئ مشتركة في السياسات الوطنية للبلدين، تهدف إلى بناء مستقبل أفضل للعالم، كما نصّ على إنشاء نظام واسع ودائم لإحلال السلام الدولي.

جريدة يصدرها حزب العمال
ISSN ردمد 2421 - 223
البريد الالكتروني: sawt.echa3b@gmail.com
الموقع: https://www.sawt-achaab.tn
الفايسبوك: https://www.facebook.com/sawtcha3b
تلغرام: https://t.me/sawt_echaab